جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم التنظيم السياسي والإداري

مطبوعة جامعية في مقياس منهجية التحليل السياسي

مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر –دراسات سياسية مقارنة–

إعداد الدكتورة: بوفرورة زوينة

السنة الجامعية: 2022-2023

برنامج المقياس

مقدمة

المحور الأول

1- مفهوم التحليل السياسي

2- أهمية التحليل السياسي

3- أهداف التحليل السياسي

4- فوائد التحليل السياسي

المحور الثاني

1- مدارس التحليل السياسي

2- مناهج التحليل السياسي

3- مدخلات التحليل السياسي

4- التحليل السياسي نظرة في التراث الإسلامي

المحور الثالث

1- مبادئ التحليل السياسي

2- أسس التحليل السياسي

3- الفروق بين ثنائيات مصطلحية

4- أدوات التحليل السياسي

5- الخطوات المنهجية للتحليل السياسي

المحور الرابع

1- مفهوم تحليل مضمون النص

2- وحدات تحليل مضمون النص

3- أركان تحليل النص السياسي

4- مراحل تحليل النص السياسي

المحور الخامس

1- مفهوم رسم السيناريوهات

2- طرق بناء السيناريوهات

3- مراحل بناء السيناريوهات

4- أنواع السيناريوهات

5- خطوات بناء السيناريوهات

خاتمة

مقدمة

مقدمة

يتفق الجميع على أن التحليل السياسي بشكل عام لا يختلف من حيث المبدأ النظري عن أي علم تحليلي آخر كالتحليل الاقتصادي الذي يدرس فيه المحلل حالة السوق الداخلي أو الخارجي وإشكاليات الظواهر والأعراض الجانبية الاقتصادية التي يمكن أن تحدث بسبب تلك الظواهر وتأثيرها على المحيط الداخلي والإقليمي أو الدولي مثله مثل المحلل السياسي الناضج الذي يقوم بنفس التشخيص لكن بطريقة مهنية خاصة تكمن في مجال اختصاصه وذلك بدراسة الظواهر السياسية المعنية وتحليلها التحليل الأمثل من كل جانب.

ويشهد على أهمية التحليل السياسي ما يتردد من أن العالم بات قرية صغيرة لا مجال للحديث فيه عن بعد جغرافي ومن ثم نجد أن الحدث السياسي الذي يقع في إحدى دول العالم البعيدة عن نطاقنا تتعدى آثاره ذلك النطاق والحيز الجغرافي حتى تترك بصماتها شئنا أم أبينا على البشرية جميعها، حتى ذلك الرجل الذي لا شأن له بالسياسة وعالمها المتسارع ينال من أثرها نصيباً وهو الذي قد يجهل الحدث وأسبابه ودواعيه ويكون فقط ضحيته.

يمكن القول أن التحليل السياسي بات من ضروريات الحياة المعاصرة سواء لرجل الدولة الذي مجال عمله السياسة أو المهتمين عامة بالشأن السياسي أو أولئك الراغبين أن يكونوا على دراية وسعة أفق تؤهلهم لفهم ما يدور في قريتهم الصغيرة بدلاً من أن تطرق الحوادث أبوابهم ويكونوا من بين ضحاياها وكان بمقدورهم أن يكونوا من صناع الحدث أو العالمين بدوافعه ومآلاته.

إن تدريسي لهذه المادة، وبحثي فيها جعلني أدرك بأن الحاجة تحتم عليا إعداد مثل هذه المطبوعة، لتكون عونا لطلاب الدراسات العليا، فهي موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص دراسات سياسية مقارنة، وقصد تمكينهم من منهجية التحليل السياسي وتطبيقا

للمقرر الدراسي والحجم الساعي المحدد، تم تقسيم المطبوعة إلى مجموعة من المحاور كالتالي:

– محور أول: ويضم مفهوم التحليل السياسي، أهميته، أهدافه، وفوائده.

– محور ثاني: يحوي على مدارس التحليل السياسي، مناهجه، المدخلات والتحليل السياسي نظرة في التراث الإسلامي.

– محور ثالث: يضم مبادئ التحليل السياسي، أسسه، الفروق بين ثنائيات مصطلحية، أدوات التحليل السياسي، خطواته المنهجية.

– محور رابع: يحوي على مفهوم تحليل مضمون النص، وحدات تحليل مضمون النص، أركان تحليل النص السياسي، مراحل تحليل النص السياسي.

– محور خامس: مفهوم رسم السيناريوهات، طرق بناء السيناريوهات، مراحل بناء السيناريوهات، أنواع السيناريوهات وخطوات بناء السيناريوهات.

المحور الأول

المحور الأول

مفهوم التحليل السياسي

إن عملية التحليل السياسي لا تقتصر على مرحلة أو عملية من العمليات السياسية، بل هي ملازمة لأكثر من عملية، والدور المهم لعملية التحليل تزايد مع التطور السريع الذي تشهده المؤسسات أو مؤسسات النظام الإداري المعاصر، فقد أنشئت آلية للتنسيق بين صانعي القرارات السياسية، ومتابعة عملية التنفيذ وتحليل النتائج وأهم هذه الآليات هي "وحدات تحليل السياسات" والتي تقوم على أساس التعاون بين الإدارة العليا والقيادات التي تصنع وتنفذ وتقيم السياسة العامة.[1]

التحليل في اللغة يعني الفك والفتح، (حل- حلل) العقدة أي فتحها (فانحلت)، بمعنى فك (كل ما هو مركب) أو كلي إلى أجزائه أو العناصر المكونة له، يقابلها التركيب الذي يعني بناء كل أجزائه، أي ربط وتجميع عناصر الكل المنفصلة أو الصغيرة إلى وحدة شاملة.

أما اصطلاحا فالتحليل هو بحث علمي تطبيقي للعلم الاجتماعي تستخدم مناهج بحثية متعددة لكي يتيح معلومات أساسية تتعلق بسياسة ما، ومن شأن هذه المعلومات أن تؤدي إلى حل المشكلة الخاصة بالفعل السياسي من خلال الآثار المترتبة على اختيار حل واحد أو حلول عدة على المستقبل القريب أو البعيد.[2]

والتحليل بالمعنى الفلسفي يعني فك وتفتيت الموضوع الذي تناوله البحث إلى عناصره أو وحداته الأولية سواء كان فكرة في الذهن أم قضية من القضايا المنطقية أو جملة من جمل اللغة أو واقعة من وقائع الحياة، أيا كان الغرض الذي يسعى إليه الإنسان من وراء هذا التحليل.

---

[1] رواء زكي، يونس الطويل، وصال نجيب العزاوي، **السياسة العامة في تركيا الركيزة الاقتصادية**، سلسلة دراسات استراتيجية، عدد30، بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2002، ص12.

[2] السيد ياسين، **السياسة العامة القضايا النظرية والمنهجية**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2000، ص03.

فالتحليل في المحصلة هو تقسيم الشيء إلى أجزائه، من عناصر أو خصائص وعزل بعضها عن البعض، ثم دراستها واحدا واحدا للوصول إلى معرفة العلاقة القائمة بينها وبين غيرها. وهو أيضا يعني تجزئة العناصر الأساسية للنص بما يمكن من الفهم الدقيق لكل جزء، ويوفر الإمكانية لاستيعاب النص بصورة شاملة، ولإدراك مضمونه. والتحليل كمنهج لا يقتصر على الفلسفة وحدها، بل نجده متمثلا في أكثر من مجال فكري، فهناك التحليل الرياضي، كما هو معروف في الرياضيات اليونانية، فالمنهج لديهم كان متبعا للبرهنة على قضية ما، ويكون عن طريق تحليلها إلى أبسط قول ثم البرهان عليها، وقد أورد "بابوس" تعريفا للتحليل بقوله: "إن التحليل يتناول حقائق متفقا عليها تكون بمثابة الوسائل المؤدية إلى نتائج مركبة نقبلها".

وللتحليل ثلاث اتجاهات رئيسية يمكن أن نجملها في التالي:

– الاتجاه الأول: تحليل المفهوم أو الفكرة عن طريق تطبيقاتها الجزئية لمعرفة المبدأ الكامن ورائها، كما هو واضح في المنهج الديالكتيكي عند سقراط، وفي محاولات أفلاطون وأخلاق أرسطو.

– الاتجاه الثاني: تحليل المعرفة الإنسانية، وردها إلى مجموعة من البسائط والعناصر الأولية، وكذلك تحليل الوجود، كما هو عند ديكارت ولوك.

– الاتجاه الثالث: تحليل الإطارات التي تصف فيها المعرفة الإنسانية (أي اللغة) كما هو الحال عند فلاسفة (كامبدريج، كارناب).

أما التحليل السياسي، فإن ظروف الحرب العالمية الثانية أوجدت جوا مشجعا لإعادة تأكيد العلمية في السياسة، ولا سيما وأن المشتغلين بالسياسة في الحكومة الأمريكية قبل وخلال الحرب العالمية الثانية، وجدوا أن مشوراتهم وآرائهم السياسية مقارنة بآراء الاقتصاديين وغيرهم لم تكن تحظى باهتمام صانعي القرار السياسي نظرا لافتقارهم إلى أدوات التحليل

العلمي، ولاعتمادهم على التأمل النظري دون محاولة الوصول إلى حلول علمية للمشكلات الواقعية ولتعزيز مكانتهم، أو حتى تصبح مشوراتهم ذات ثقل أكبر لدى السياسيين. دافع السلوكيون عن استخدام المناهج العلمية لمعالجة المشكلات السياسية، ولقد كان لظهور الاتجاه العلمي ولتأكيد السلوكية على ضرورة إيجاد نموذج للتحليل السياسي الذي يستمد معطياته من الأسس العلمية للمنهج السلوكي، أثر بالغ على التباين المنهجي والنظري بين المدرسة التقليدية والسلوكية وما بعد السلوكية، وقد نشأ الخلاف أولا كنتيجة لتباين طرق البحث العلمي، ثم امتدت جذوره لتشمل الفلسفة السياسية المتبناة من قبل مدارس الفكر السياسي المختلفة.

أما مفهوم التحليل السياسي فيعرف بأنه علم اجتماع تطبيقي يستعمل أساليب علمية للبحث والمناقشة بقصد تحويل معلومات متعلقة بالسياسة العامة يمكن استخدامها في المجالات السياسية لحل المشكلات السياسية العامة.

فهو مهارة فكرية متقدمة متسقة بالعمل السياسي، وتفسر الظواهر المتعددة، وتعتمد الحكومات الرشيدة على التحليل السياسي للأحداث والأزمات بغية اتخاذ قراراتها السياسية بصورة رشيدة، خصوصا فيما يتعلق بالشأن الداخلي والسياسة الخارجية للدولة، ويتم التحليل وفق معايير وقواعد وأسس ومنهجيات محددة تعتمد على استخدام أدوات التحليل بشكل يتطابق مع حجم المشكلة موضع التحليل، وتعتمد بالدرجة الأولى على مهارة المحلل وقدراته على الاستنتاج والتنبؤ لواقع الأحداث ومساراتها المختلفة.

وهو أيضا عملية بحث في الاحتمالات الممكنة لمسارات التفاعلات بين القوى السياسية في المجتمع وتفسير علمي واضح لنوع العلاقة بين هذه القوى السياسية الداخلية والخيارات التي نحكم بها على الظواهر والأحداث السياسية محليا وإقليميا وعالميا، ولذلك فهو يحتاج إلى فهم الواقع السياسي للبلد وعلاقاته الخارجية بمحيطه الإقليمي والدولي. ولهذا فالتحليل السياسي هو شكل من أشكال العمل السياسي العلمي، تعتمد عليه الحكومات

الرشيدة في اتخاذ قراراتها السياسية الداخلية والخارجية، ويتم التحليل السياسي وفق أسس ومعايير محددة، وهو أمر في غاية التعقيد.[1]

فالتحليل السياسي هو تفكيك السياسات العامة للنظام السياسي إلى عناصرها الرئيسية والكشف عن الآثار الواقعية أو المتوقعة التي يمكن أن تترتب على اختيار بديل معين (سواء كان ذلك بطريقة قبلية أو بعدية) ومعنى ذلك أن تحليل السياسات العامة يتنبأ بالآثار التي يمكن أن تتركها تلك السياسات بعد التنفيذ (في إطار التحليل القبلي)، أما التحليل البعدي فهو الكشف عن الآثار الواقعية التي خلقتها عملية التنفيذ، وكذلك يستعمل التحليل أثناء تطبيق السياسة العامة.[2]

ويمكن أن نعرف التحليل السياسي بأنه الإدراك الفكري العميق لجذور السياسة ومخرجاتها، والفكر الاستراتيجي وعناصره، وطبيعة الأحداث ومساراتها وشكل الدوافع وعناصرها المسؤولة عن صنع الأحداث والأزمات، والإلمام المتقن بالشواهد التاريخية المماثلة، وهو أيضا الفهم الدقيق والعميق لمسار السياسة، وإدراك الدوافع المتعلقة بها والإلمام بجذور الأحداث ومخرجاتها والتنبؤ بالتطورات والنتائج المترتبة عليها، ووضع التوصيات المعنية بالحدث. فهو إدراك الموضوع أو الظاهرة السياسية، وتفكيكها لتحديد المؤثرات والأسباب الكامنة وراءها لغرض الوصول لفهم واضح ونتيجة منطقية تعي المتغيرات.

بناءا على ما سبق، نستخلص أن التحليل السياسي له مميزات يمكن أن نحددها كالتالي:

– علم اجتماع تطبيقي، أي أنه جزء من العلوم الاجتماعية، يعتمد عليها، يستمد أو يقتبس منها.

[1] سعدي الابراهيم، **التحليل السياسي**، ط1، بغداد: دار السنهوري، 2015، ص03.
[2] السيد ياسين، **مرجع سابق**، 03.

– ينطوي على أساليب بحث علمية مختلفة لإنتاج المعلومات اللازمة لرسم وتنفيذ وتقييم السياسة العامة.

– وسيلة للاستفادة من المعلومات التي يجمعها المحلل السياسي.

– يركز على أنواع المعلومات التي يجمعها المحلل السياسي.

– يتعلق بإمكانية الاستفادة من المعلومات والمعارف في مجال العمل السياسي.

لذلك فعملية التحليل السياسي ترتبط بالتطوير الواسع الذي ارتبط بتطور نشاطات الحكومة، وتزايد مشكلاتها الاجتماعية والبشرية واتساعها لتشمل المدن والمحليات والأرياف، ومقتضيات التحضر والمدنية الحديثة مثلما حصل ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى.[1]

وهو الأداة التي يمكن استعمالها بواسطة كل من يهمه التحقق من أن ما تقوم به الحكومة أو تعتزم القيام به لحل المشكلة العامة هو أفضل الحلول وأكثر فعالية، وبالتالي يستعمل التحليل ليس فقط بواسطة أجهزة الحكومة المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسة العامة، بل أيضا بواسطة منظمات وجماعات حكومية وغير حكومية لها أهداف ومصالح ووجهات نظر معينة بالنسبة لنوع السياسة العامة التي ترسم لعلاج المشكلة.[2]

وهو أيضا منظومة للجهود المنسقة المعنية بالبحث والدراسة والتمحيص والتحليل في طبيعة المشكلات والقضايا المجتمعية التي هي محط اهتمام السياسة العامة، والنظر في أسبابها وبواعثها، ومن ثم تحديد البدائل المناسبة لمواجهتها، من توثيق المعلومات والثقة بمصادرها وصحتها بما يؤدي إلى تحقيق آثار تلك المشكلات ومواجهة القضايا وإزالة

[1] فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة،: منظور كلي في البيئة والتحليل**، ط1، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001، ص92.
[2] خيري عبد القوي، **دراسية السياسة العامة**، الكويت: منشورات ذات سلاسل، 1989، ص228.

الانعكاسات السلبية الناجمة عنها تماما وإقامة التوازن الطبيعي أو إعادته إلى المجتمع بصورة جلية.[1]

فالتحليل السياسي في مجمله هو محاولة دائمة للبحث عن إجابة للأسئلة: من وأين وكيف ولماذا حدث الحدث أو الظاهرة أو المشكلة؟ ولا بد من الإجابة على ذلك بطرقة علمية منهجية وموضوعية، ويمكن القول أنه عند تحليل الظاهرة يمكن القيام بالآتي:[2]

– فك الظاهرة المركبة إلى مكوناتها الأساسية: من أجل فهم الظاهرة لا بد من تفكيكها كأجزاء مفردة، فمثلا لتحليل ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في أي بلد من زاوية أسبابها مثلا، لا بد من معرفة العوامل ذات العلاقة بالجوانب السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المؤثرة في تلك الظاهرة.

– إعادة تركيب الأجزاء مرة أخرى وتجميعها لتمثل الظاهرة الكلية: لفهم الظاهرة بشكل كلي لا بد من تجميع أجزائها مرة أخرى من خلال ترتيب تلك العوامل حسب وزنها وأهميتها، ومن ثم بيان العلاقات والروابط بين الوقائع والظواهر السياسية المختلفة التي تتعلق بالإجابة على أسئلة ثلاثة هي:

- ✓ كيف حدثت الظاهرة وتطورت في الحياة السياسية؟
- ✓ لماذا أو ماهي الأسباب التي قادت إلى حدوث هذه الظاهرة السياسية أو ما هي التفسيرات المختلفة والمحتملة لهذه الوقائع والأحداث السياسية؟
- ✓ ما هو تقييم هذه الظاهرة السياسية من زاوية تأثيراتها السياسية أو نتائجها المختلفة بالنسبة للإطار الذي حدثت فيه أو الذي تفاعلت معه. خلاصة الأسئلة هي كيف حدثت الظاهرة وما أسباب حدوثها وكيف تطورت ولماذا حدثت، وكيف يتم تقدير الظاهرة من زاوية تأثيراتها ونتائجها.

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي، **نفس المرجع**، ص97.

[2] حامد عبد الماجد، **مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية**، بغداد: مكتبة السنهوري، 2000، ص29.

أهمية التحليل السياسي

التحليل السياسي هو إحدى المهارات السياسية التي يحتاج إليها المهتمين بالشأن العام، وله أهمية كبيرة في الحياة السياسية والعامة، لأنه يرتبط بالقرار السياسي وصناعه ومنفذيه وبمجمل الأحداث السياسية. ويشهد على أهمية التحليل السياسي ما يتردد من أن العالم بات قرية صغيرة، لا مجال للحديث فيه عن بعد جغرافي، ومن ثم نجد أن الحدث السياسي الذي يقع في إحدى دول العالم، قد تتعدى آثاره ذلك النطاق والحيز الجغرافي حتى تترك بصماتها شئنا أم أبينا على البشرية جميعها، حتى ذلك الرجل الذي لا شأن له بالسياسة وعالمها المتسارع ينال من أثرها نصيبا، وهو الذي قد يجهل الحدث وأسبابه ودواعيه ويكون فقط ضحيته.

لذلك نجد أن عملية التحليل السياسي لا تقتصر على مرحلة أو عملية من العمليات السياسية، بل هي ملازمة لأكثر من عملية، وزادت أهمية التحليل السياسي مع تزايد التطور السريع الذي تشهده مؤسسات الأنظمة المعاصر، فقد أنشئت آلية للتنسيق بين صانعي القرارات السياسية ومتابعة عملية التنفيذ وتحليل النتائج وأهم هذه الآليات هي وحدات تحليل السياسات، والتي تقوم على أساس التعاون بين الإدارة العليا والقيادات التي تصنع وتنفذ وتقيم السياسة العامة.[1]

بل إن علم التحليل السياسي أصبح من الضروريات في الحياة السياسية المعاصرة، سواء لرجل الدولة الذي مجال عمله السياسة أو المهتمين عامة بالشأن السياسي، أو المفكرين من ذوي الدراية وسعة الأفق بما يؤهلهم لفهم ما يدور في العالم من أحداث مختلفة تستحق العناية والبحث والمعالجة، أو المحللين السياسيين عبر الإعلام أو في مراكز الدراسات المعنية، ويعد التحليل بمثابة الوقاية من جهة والتحسب للظواهر السلبية الزاحفة

[1] معتز اسماعيل الصبيحي، أحمد شكر الصبيحي، **التحليل السياسي للأنظمة السياسية المعاصرة وأزماتها**، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019، ص4.

وبيان المخرجات الخاصة بها لتأمين وقاية طوعية تعتمد مفردات تطبيقية واقعية لحصر وتفتيت الأزمة أو الظاهرة موضوع البحث من جهة أخرى.

لذلك تهتم الدول الغربية بالتحليل السياسي وتخصص له ميزانيات مالية كبيرة، وتنشئ له أضخم المعاهد ومراكز الأبحاث والدراسات والتي تعد المحاضن الأساسية لتخريج القادة والزعماء السياسيين في المستقبل. لذلك نجد أن الحكومات الناضجة تعتمد على التحليل السياسي في اتخاذ قراراتها السياسية سواء المتعلقة بالشأن الداخلي أو الخارجي، لأن القرارات التي لا تبنى على تحليل منهجي وسليم قد يكون لها آثار كارثية وكما يقال إن الآثار السلبية الناتجة عن الخطأ في التحليل السياسي ومن ثم القرار السياسي تكون أخطر من الآثار السلبية الناتجة عن الخطأ في أي علم من العلوم الأخرى، لأن ضحايا الخطأ في تلك العلوم أقل بكثير من ضحايا الخطأ الناتج عن التحليل السياسي الذي قد يتحول إلى كارثة تكون ضحيتها أمة أو شعب بأكمله أو دولة أو نظام سياسي أو حزب أو جماعة.

من خلال ما سبق يمكن أن نستخلص بعض النقاط في أهمية التحليل السياسي تتمثل فيما يلي:

– لا بد من المعرفة الكاملة بالحدث أو الظاهرة والإلمام بكل جوانبها وبالتالي وضع المعالجات.

– يجب معرفة القدرات والإمكانات واكتشاف الفرص.

– التحليل السياسي يساعد في رسم الأهداف وإعداد الخطط.

أهداف التحليل السياسي

للتحليل السياسي أهداف يجملها "توماس داي" في ثلاث أهداف أساسية وهي:

– الهدف الأول: هدف سياسي

إذ أن التحليل السياسي يؤكد على أفضل السياسات التي تتبناها الدول عبر تحليل السياسات العامة المتاحة واختيار البديل الأفضل من بينها.

- الهدف الثاني: هدف علمي

إذ أن التحليل السياسي عن طريق الفهم المتعمق للمجتمع ودراسة مؤسساته وبناه السياسية، ودراسة المتغيرات المتبادلة بين البيئة والنظام السياسي، والإجابة العلمية عن تساؤلات حول التفاعلات السياسية والسياسات العامة. فهو يكون ويطور المفهوم النظري العلمي للموضوع (تكوين قاعدة بيانات).

- الهدف الثالث: هدف عملي

فالتحليل السياسي يوفر للعمل السياسي إمكانية توظيف معارفه في حل المشكلات العلمية، إذ غالبا يخلص التحليل السياسي إلى توصيات ومقترحات بشأن سياسات ملائمة لتحقيق الأهداف المتوخاة.

من الطرح السابق نفهم أن للتحليل السياسي شروط موضوعية لا بد من توافرها للوصول إلى الأهداف المتوخاة من التحليل، يمكن أن نذكر منها الآتي:

- الابتعاد عن لغة المبالغة.
- الابتعاد عن اللغة العاطفية والأدبية أو اللغة العلمية الجافة.
- الابتعاد عن التوجيه المباشر أو الخطابة أو الإقناع.
- الابتعاد عن إطلاق الاتهامات دون بحث أو معلومات دقيقة.
- الاستقلالية والموضوعية وشمول العملية التحليلية مع ضرب الأمثلة للتأكيد.
- المعرفة العلمية للقائمين على التحليل والبعد عن العشوائية.

– البيانات والمعلومات الكافية.

– الإمكانات المادية والتقنية.

فوائد التحليل السياسي

عند وقوع الأزمات أو الظواهر تقوم بتحليلها عبر دراستها وتفتيتها وتجزئة عناصرها وتحديد أسبابها ومن هم الفاعلون فيها ومن ثم كيفية معالجتها، فبالتحليل الصحيح والواقعي يتم منع تفاقم الأزمة أو الحد منها، لأن التحليل قد حدد الخلل وتمكن من حصر وتطويق الأزمة ووضع الحلول لمعالجتها، وبذلك تحققت الوقاية من تفاقمها على كل المستويات، وبذلك نكون قد حققنا فوائد عديدة، يمكن ذكر أهمها:[1]

– تكوين قاعدة بيانات منظمة تعتمد على معلومات دقيقة تتعلق بأحداث موضوع التحليل وتربطه بالوقائع التاريخية وتحدد طرق معالجتها التطبيقية، مما يتيح الاستفادة منها عند ظهور أحداث وأزمات مماثلة.

– البعد عن الأحكام المطلقة والبحث في كافة الاحتمالات الممكنة.

– معالجة القضايا والمواقف بشكل أكثر وعيا وعمقا والبعد عن المعالجة العاطفية أو التي لا تستند إلى أدلة واضحة يمكن أن يقبل بها الطرف الآخر.

– عدم الوقوف عند رأي واحد واحترام الرأي الآخر.

– الاستفادة من الفرصة المتاحة.

– تجنب مشكلات وقيود يمكن حدوثها في المستقبل.

– تحديد الهدف بواقعية وفقا لمتغيرات يمكن حدوثها.

[1] مهند العزاوي، **فن ومهارات التحليل السياسي وصنع القرار**، مركز صقر للدراسات الاستراتيجية، كتاب إلكتروني.

- جني مكسب وتجنب خسارة.

- التنبؤ بالمستقبل والبعد عن التخمين.

المحور الثاني

المحور الثاني

مدارس التحليل السياسي

للتحليل السياسي مدارس متعددة لكل منها مبرراتها ومسوغاتها وآلياتها في التحليل السياسي، وهي المدارس الثلاث التالية:

- المدرسة الإيديولوجية

من المحللين السياسيين من يتناول الظاهرة أو المشكلة السياسية تحليلا إيديولوجيا ينطلق من إيديولوجية محددة ورؤية يؤمن ويعتقد بها، فمثلا المحلل السياسي الذي يؤمن بأن الصراع الديني هو الذي يحرك مجريات الأحداث التاريخية ويقف وراءها، نجده يشخص كل نزاع سياسي بين طبقتين على أنه صراع ديني، ويجد في هذا التحليل مفتاحا للدخول إلى مغاليق الحدث وتفسيره.

- المدرسة القومية

تحلل هذه المدرسة أي ظاهرة أو حدث سياسي من خلال النظرية القومية، أي تلك النظرة التي ترى أن القومية هي جوهر الصراع، أو هي التي تطبع حقيقة الصراع في أرجاء العالم، فهناك قوميات متعددة في العالم، والمحصلة النهائية للتاريخ في أي لحظة من لحظات مسيرته الطويلة هي حصيلة التنافس والصراع والتسابق بين تلك القوميات.

- المدرسة الواقعية

تؤمن هذه المدرسة بأن الواقع هو المصدر الأول والأخير في التحليل السياسي، فنحن لا نركن إلى سبب واحد في تحليل الظاهرة السياسية بل هناك جملة من العوامل الواقعية التي تفسر وتعلل وتكشف الحدث أو الظاهرة محل التحليل، فلا نستبعد دور المزاج والتاريخ في اتخاذ القرارات السياسية، وفي فهم الحدث السياسي والظاهرة السياسية وغيرها من

الموضوعات التي يستهدفها المحلل السياسي، ولا نستبعد دور الذكريات بين الدول والشعوب والقوميات والأديان والمذاهب المسؤولة عن الحدث السياسي وتعميقه.

مناهج التحليل السياسي

تعرف المناهج على أنها القواعد والأنظمة العامة التي يتم تصورها ووضعها من أجل الوصول إلى حقائق مقبولة حول الظواهر موضع الاهتمام من قبل الباحثين والمحللين في مختلف المجالات، وبناءا على ذلك يمكن القول أن المناهج التي تصلح للبحث في حقيقة معينة تختلف باختلاف الموضوع المطلوب البحث فيه.[1]

ويدل أيضا تعبير منهج على المعطيات التي أساسها يقوم على اهتمام وعناية المختصين بدراسة الظواهر السياسية، وكذلك على مفردات المواضيع السياسية، كما يشير أيضا إلى تقنيات البحث التي بواسطتها تجمع مواد البحوث السياسية. يأخذ المحللون السياسيون بالمناهج في دراسة الظواهر السياسية بمعنى دقيق ويحصرونها في عمليات فكرية وعقلانية لمعرفة الواقع السياسي، فالمنهجية العلمية تتميز بالجهود الصادقة إلى إقرار الوقائع، وذلك باستخدام مصطلحات دقيقة، وبتفسير الوقائع وتحليلها، ثم استخلاص القوانين أو القواعد ووضع الأنماط السياسية.[2]

أولا: المناهج الاستنباطية المثالية

يذهب هذا المنهج لاعتبار العقل وسيلة وحيدة للإنسان لبلوغ المعرفة، لأن العقل قادر على استنباط الحقائق الأولية، أي الحقائق التي يمكن برهانها في ذاتها، ولا تقبل الشك أو الجدل.

[1] محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي (القواعد- المراحل- التطبيقات)**، ط1، عمان: دار وائل، 1999، ص35.
[2] صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده**، بغداد: كلية العلوم السياسية، 1990، ص52.

لقد وجد الفلاسفة العقليون في العقل معيارا للمعرفة العلمية، كما يردون الوجود إلى الفكر باعتباره معيارا للحقيقة المطلقة، فالمعرفة العلمية تجد جوهرها في بنية الفكر، أي أن القوانين المنظمة للواقع ليست سوى قوانين وضعها العقل، إذا معيار العقلانية يكمن في العقل قبل أن يظهر في الواقع، لأن العقل يجسد مبدأ المعرفة الذي يصل إلى الحقائق المطلقة، هكذا يكتشف العقل صورته في الواقع. فالمعرفة تعني معرفة العقل للعقل، أي معرفة شكل العقل في الواقع المادي.[1]

هذه المناهج تنطلق من أفكار ومبادئ عامة مستندة إلى المنطق أو إلى رؤية مثالية دينية أو فلسفية في دراسة الواقع، وصولا إلى نتائج عامة، بمعنى الانتقال من العام إلى الخاص، هذه المناهج بدورها تصنف إلى مناهج أخرى هي:

1- المنهج التقليدي (الكلاسيكي): إن هذا المنهج يستند إلى تصورات مثالية يطرحها العقل الإنساني استنادا إلى العقل والمنطق وإلى عالم الروح بحثا عن الأفضل والأمثل، ولذلك طرح أفلاطون أفكاره المثالية في تفضيل حكومة الفلاسفة على كل أشكال الحكومات الأخرى، فالأولوية للعقل على المادة لأنه قادر على الكشف عن الحقيقة، وبالتالي فإن الأفكار والنظريات السياسية المثالية هي نظريات عامة تصلح للبشر في كل زمان ومكان.

وقد ارتبط بهذا المنهج الكثير من الفلاسفة الذين بدأوا بطرح التأملات الفلسفية العامة في التحليل السياسي والبحث عن السياسة الفاضلة، وانتهوا إلى ما يجب أن تكون، خاصة الدولة والمجتمع الدولي من أجل تحقيق السلام. ويتبنى هذا المنهج التقليدي بعض المفكرين الذين رأوا في النظريات السياسية التاريخية مفتاحا لفهم كيفية انتظام الناس في الماضي وكيفية تطورها نحو الأحسن.

[1] غازي فيصل حسين، **منهجيات وطرق البحث في العلوم السياسية**، أكاديمية الدراسات العلي: مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية، طرابلس، 2011، ص12.

2- المنهج التاريخي: يتمحور هذا المنهج حول الجهود الضخمة التي يبذلها العلماء لتحليل مختلف الأحداث التي حدثت في الماضي وتفسيرها بهدف الوقوف على مضامينها وتفسيرها بصورة علمية، تحدد تأثيرها على الأوضاع الحالية للمجتمعات واستخلاص العبر منها وبناء عليه يستخدم هذا المنهج الاسترجاعي للحصول على أنواع مختلفة من المعلومات ذات الطابع المعرفي، وذلك لتحديد تأثيرها على المشاكل التي يعاني منها الأفراد في الوقت الحاضر. إن الكثير من الباحثين لا يعتبرون المنهج التاريخي علما باعتبار أن من يقومون باسترجاع الحداث الماضية لدراستها لم يتسنى لهم أن عاشوها وعاصروها، وبالتالي تبقى معلوماتهم وتحليلاتهم غير دقيقة، فكل ما يفعله الباحث المستخدم للمنهج التاريخي هو أن يقرأ بعض الكتابات التي صدرت في فترة زمانية ماضية، أو إجراء اللقاءات مع الأشخاص الذين لا زالوا أحياء وعاصروها أو كانوا جزءا منها. كما أن كلمة علم تعني امكانية اعادة التجربة في بيئة وزمان مختلف عن المكان والزمان الأول الذي حدث فيه الفعل، وهذا ما لا نجده في الكثير من الأحداث التاريخية.[1]

3- المنهج القياسي: يستخدم منهج التفكير الاستدلالي القياسي كما وصفه "أرسطو" للتحقق من صدق المعرفة قياسا إلى معرفة سابقة بافتراض صحتها. ويقوم هذا المنهج على الانتقال من المقدمات إلى النتائج، أي من العام إلى الخاص، أو من المبادئ إلى النتائج، فقبول صحة المقدمات يؤدي إلى قبول صحة النتائج، فالمعرفة السابقة تسمى مقدمة والمعرفة الجديدة تسمى نتيجة.

ويقصد به قياس الحالات السياسية في الدول ومن خلال صورة الفرد، فالعدالة في الدولة هي صورة مكبرة للعدالة لدى الفرد، ودالة الاثنين واحدة، ولكن العدالة في الدولة أوسع مدى وأكثر وضوحا، وإذا كان "أفلاطون" قد طرح هذا المنهج فإن "غروشيوس" المفكر الهولندي في العصر الحديث طرح فكرة قياس معايير العدالة والفضيلة والمكر والخداع بدء

[1] رحيم يونس كرو العزاوي، **مقدمة في منهج البحث العلمي**، ط1، عمان : دار دجلة، 2008، ص80.

من الفرد وانتهاء بالدولة، وهذا القياس هو حكم ذهني ومنطقي، بمعنى يتخذ من العقل أساسا للقياس والتفاضل ويحاول تعميم الصفات الخيرة لدى الأفراد ومع بعضهم إلى صفات للعلاقات الدولية المثالية الخيرة.

4- المنهج الفلسفي: إن هذا المنهج يستند على الفلسفة السياسية القائمة على دراسة الواقع في ما هو كائن وصولا إلى ما يجب أن يكون من قيم وصفات مثالية، ولذلك فإن الطروحات الفلسفية السابقة والحالية هي مبادئ وقيم إيجابية اتفق عليها، ويمكن الاستعانة بها في البحوث السياسية لتحليل الحالات السياسية رغبة في تطوير ما هو قائم منها وطرح المقترحات المؤدية إليه، ويعتبر "أفلاطون" و"الفارابي" أمثلة حية للفلاسفة المثاليين. إن الأخلاق جزء من الفلسفة و من أهم القيم التي تحدد أنماط السلوك المرغوبة لدى أشخاص المجتمع السياسي، سواء في حل المشكلات والصراعات الداخلية والدولية، أو البحث عن صياغات جديدة للسلوك الإجتماعي والسياسي، وإذا كانت الأوضاع السياسية بعيدة عن المثالية والقيم الأخلاقية، فإن الصورة المنشودة لها ينبغي أن تكون مرشدا لها على الدوام، خاصة وأن كثيرا من الممارسات تستظل بها وتدعوا لها، وإن كانت لا تلتزم بها التزاما كاملا، ولا ريب أن المواثيق الدولية والمعاهدات تستعين بها الدول للدلالة عن إيمانها بها وتطبيقها، لكن هذا المنهج ينتقد في التحليل السياسي وذلك لاعتماده على الأمور المجردة التي لا صلة لها بالواقع، لكن فائدته هي السعي للارتقاء إلى مستوى الطموح الأعلى.

5- المنهج السوسيولوجي (الاجتماعي): إن المجتمع هو وعاء السياسة، والتحليل السياسي هو بالضرورة بحث اجتماعي، لذلك فإن هذا المنهج يرمي إلى تحليل القضايا السياسية من منظور اجتماعي يأخذ بعين الاعتبار علاقات التفاعل والانسجام وعلاقات الصراع والتكيف في المجتمعات، وملاحظة كافة الظواهر الاجتماعية السائدة في علاقتها بالتحليل السياسي، كعلاقات السيطرة والأمر والطاعة، والعادات والتقاليد التي تنعكس على الممارسة السياسية، فضلا عن أنماط السلوك في الجماعات المهنية والقبلية، الدينية واللغوية. تحاول الدول

والحكومات تحقيق التسييس الاجتماعي للأفراد والجماعات كسبا لولائها وتسخير وسائل التنشئة الاجتماعية السياسية لتوجيه المجتمع، إما من أجل تنمية الروح الوطنية أو من أجل الفوز في الانتخابات، ولذلك فإن المحلل السياسي يوظف كل الحالات المستقرة أو المتغيرة في المجتمع لمعرفة اتجاهات السياسة في كل الجوانب المرتبطة بالتحليل السياسي للظاهرة، وتكون النتائج مرآة للحالات الاجتماعية في كل ايجابياتها وسلبياتها ومحفزة للتغيير والتعديل أو الرفض والقبول بشكل عام لكل الحالات، وبشكل خاص لحالة معينة، مع إدراك إمكانات عدم الثبات والاستقرار تبعا للمؤثرات الداخلية والخارجية، والحاجة لاستمرار المراجعة والبحث وصولا إلى نتائج جديدة وتوقعات محتملة.[1]

ثانيا: المناهج الاستقرائية –الواقعية–

بخلاف المنهج العقلي، ظهر المنهج التجريبي الذي يستند على الإيمان بالواقع والتجربة، وباعتماد الشك قاعدة لبناء الوعي الإنساني للميتافيزيقيا، مع احترام العقل وحريته، لقد اعتبر التجريبيون أن التجربة وحدها وليس العقل، تعد مصدرا للمعرفة، لأن العقل يستمد المعرفة العلمية من التجربة ويعمل على تعميمها. لقد بنيت الفلسفة التجريبية على الملاحظة والتجربة، أي باعتماد التحليل والنقد في ضوء الحس والشعور، للسيطرة على الظواهر العلمية الانسانية والطبيعية، بعيدا عن الافتراضات الميتافيزيقية المطلقة.

بناء عليه رفضت التجريبية مبدأ السببية للتوصل للاستنتاجات وبناء الفرضيات، معتبرة أن السببية مجرد عادة سيكولوجية، وليدة عملية تاريخية تتكون في الفرد، وليس مبدئيا أوليا في بنية العقل، لذا فالعمل العملي يتطلب اخضاع الظاهرة للملاحظة والتجربة.[2]

وهذه المناهج تبدأ في تحليل الواقع السياسي، ودراسته على ضوء الحقائق القائمة فيه من أجل الحصول على نتائج علمية، يمكن أن تشكل تعميمات فكرية سياسية، يستفاد منها

---

[1] معتز اسماعيل الصبيحي، **صنع القرار السياسي في العراق والديمقراطيات التوافقية: دراسة عن الديمقراطيات التوافقية في سويسرا، بلجيكا، ايرلندا الشمالية، لبنان**، بغداد: دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2015، ص240.

[2] غازي فيصل حسين، **مرجع سابق**، ص11.

في تقويم الأداء وتصحيح الأخطاء وتقديم مبادئ وأراء مستخلصة من ذلك الواقع، أي الانتقال من الخاص إلى العام، وهذه المناهج في معظمها مناهج تحليلية تهتم بتحليل الظواهر السياسية لمعرفة القوانين التي تحكمها والتي تشكل نظريات سياسية وأفكار قابلة للتطبيق والدراسة[1]، ومن هذه المناهج هي:

1- المنهج الاختباري (الامبريقي): هذا المنهج يعتمد المادة أساسا للدراسة والبحث، باعتبارها معيار للحقيقة، أما الفكر فهو وليد المادة، وأن المعرفة لا تدور في عقل الإنسان، وإنما في الواقع بينما ينحصر دور العقل في وصفه فقط.

فهذا المنهج يركز اهتمامه على الملاحظة والمشاهدة الواقعية، خاصة في دراسة المؤسسات السياسية، كالأحزاب السياسية، أو الشخصيات السياسية أو الدراسات الاقليمية وبيان خصائصها المختلفة، واستخدام أدوات جديدة في الاختبار، كالإحصائيات والبيانات والمعلومات والاستبيانات والاستفتاءات الشعبية على الحالات السياسية المعروضة.

2- المنهج العلمي التجريبي: وهو المنهج الذي يعتمد على اجراء التجارب المحدودة في المجال السياسي اعتمادا على تجارب الزمن العديدة، فالدولة تنطوي على كثير من الظواهر والنظم التي يمكن ملاحظتها أكثر من أي شيء آخر، فكل التنظيمات الحكومية والعسكرية والإدارية تخضع لإدارة الدولة، وبالتالي يمكن اجراء التجارب بالصورة التي يرغب بها المحلل السياسي، وبما أن تاريخ النظم السياسية والتشريعات والتطورات السياسية والقانونية والثورات والحروب حافة بتجارب سياسية كبيرة. فإن القيام بتجارب محدودة النطاق عبر اختيار عينات في مجموعة من الأحياء والقرى والطبقات قد تنجح لتطبيقها على نطاق واسع إذا كانت هناك تشريعات منظمة لها.[2]

---

[1] كارل بوبر، **منطق البحث العلمي**، ترجمة: محمد البغدادي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص13.
[2] عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، ط2، بيروت : دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989، ص48.

ويرى أنصار المنهج التجريبي أنه من الممكن دراسة السلوك السياسي، كما يمكن دراسة وظائف النظم السياسية المختلفة بواسطة إجراء تجارب محدودة في الحياة السياسية ذات دلالات عامة. ولو سلمنا بأن التجريب العلمي غير ممكن في الدراسات السياسية، فإن التجارب السياسية في الواقع قد جرت بصورة واعية أو غير واعية في تاريخ النظم السياسية في مختلف الأقطار، إذ أن كل تغيير سياسي سواء كان واعيا أو غير واع، هو في الواقع نوع من التجربة. وكل قانون يشرع، وكل سياسة تعلن، وكل تغير يحدث على البنية السياسية وفي التنظيمات السياسية له طابع تجريبي، إذا ما أخذ بمعنى أن هذا التغيير هو مؤقت فحسب ويتوقف تبني كل ما تقدم بصورة نهائية وقاطعة على ملائمته عندما تثبت صحته وتكتسب خصائص دائمة. أما إذا تكشف التغير عن أنه ينطوي على بعض المآخذ أو العيوب، فإنه يعدل على ضوء ذلك، أما إذا فشل تماما فيلغى ويبحث عن بديل له. وإذا كانت بعض التجارب السياسية قد أخفقت في الماضي فإنها مع ذلك لم تخل من بعض الفائدة، إذ أنها قدمت معلومات ودروسا قيمة تساعد على الوصول إلى استنتاجات إيجابية.[1]

ولهذا المنهج مجموعة من الخصائص نذكر منها الآتي:

– الموضوعية: التي تستبعد وجهات النظر الذاتية للمحللين في شأن حقيقة الواقع، وبذلك تكون الأحكام التي يصل إليها المحلل السياسي أحكاما موضوعية وواقعية وليست قيمة.

– النسبية: إذ أن التعميم الذي ينتهي إليه المحلل السياسي، هو تعميم نسبي في مواجهة التعميم المطلق لأصحاب المناهج المثالية من منطلق التغيرات الزمانية والمكانية.

3– المنهج السلوكي: تعد المنهجية السلوكية حديثة العهد نسبيا، فقد ظهرت خلال فترة ما بين الحربين العالميتين في الولايات المتحدة الأمريكية، وساعد في صياغتها وتطويرها أساتذة أوربيون هاجروا إليها، إذ طبقوا النظريات السيسيولوجية والبسيكولوجية في دراسة المواضيع

[1] صادق الأسود، **مرجع سابق**، ص60.

السياسية، وبذلك جمعوا ما بين تقاليد البحث النظرية في أوربا، وبين النزعة العلمية الشائعة في الولايات المتحدة وبرزت فيما بعد الحرب العالمية الثانية كأبرز المنهجيات العلمية في دراسة السياسة، ليس في الولايات المتحدة فحسب، وإنما أيضا في كثير من أقطار أوربا الغربية.

يعتمد هذا المنهج على السلوك الإنساني واختلافاته ودراسة القيم كجزء من الواقع وإمكانية التحليل السياسي للسلوك القابل للملاحظة، وعلى أسس كمية كأداة للملاحظة والاستمرار على المنهج التجريبي القائم على الملاحظة والفرض وتجريبها، ومن ثم فهم الواقع السياسي وتفسيره والتنبؤ بشأنه.

وتركز المنهجية السلوكية في الوقت الحاضر اهتماما بالأشخاص والأحزاب والجماعات المختلفة أكثر من تركيزها على الدول والحكومات والمؤسسات. وهي لا تعني بما يجب أن يقوم به الأفراد، إنما ما يقومون به فعلا في الحياة العامة. وعليه فإن المحلل الذي يطبق المنهجية السلوكية يعالج الأحداث التي تقع بصورة منتظمة. كما يبحث أيضا مؤشرات السلوك السياسي لدى الأفراد والجماعات. ولقد ظل مجال تطبيق المنهجية السلوكية محدودا، وذلك بسبب حداثة عهدها نسبيا أولا، ولأنه لا يمكن تطبيقها إلا على جوانب معينة من الحياة السياسية هي تلك التي تتوافر فيها أكثر من غيرها المعطيات الكمية، أي المعطيات التي يمكن قياسها وتقدير حجمها كالتصويت والمساهمة في الانتخابات على مختلف مستوياتها، وكذلك دراسة تكوين الرأي العام وقياس اتجاهاته وتحولاته من وقت لآخر. ثم أضيف إليها مواضيع أخرى كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح وعملية صنع القرار والخصائص النفسية للسياسي، وتحليل النظم السياسية.

ثالثا: المناهج التحليلية

وهي الأهم في المناهج العلمية المستخدمة في التحليل السياسي، إذ تصلح أغلبها لتحليل الظواهر السياسية، وهي مترابطة مع بعضها البعض، بحيث يمكن استخدام أكثر من واحد منها كمداخل مع المنهج الرئيس لفهم مختلف أوجه الظاهرة السياسية وتحديد أسبابها والإحاطة بها، ثم إيجاد الحلول لها، وهذه المناهج هي:

1- المنهج المؤسسي: إن المنهجية المؤسسية حديثة نسبيا، وهي منحدرة عن أصل يختلف عن أصول المنهجيات التاريخية والفلسفية والقانونية، لأن هذه المنهجيات الخيرة تأتت في قسم كبير منها عن التقاليد الكلاسيكية في الجامعات الإنجليزية. في حين أن المنهجية المؤسسية تأتت عن المنهجيات المطبقة في العلوم الطبيعية وحملت خصائصها. ويقصد بالمنهجية المؤسسية أن تعالج المشاكل السياسية من وجهة نظر المؤسسات، وكذلك المعطيات المرتبطة بسير العمل فيها. ويعد هذا المنهج أكثر صعوبة من المناهج الأخرى، فهي تواجه مصاعب عند عزلها الظواهر التي تدرسها وتواجه مشاكل مراقبة أكبر من المشاكل التي توجد في العلوم الطبيعية، لأن المؤسسات تتنوع في المجتمعات المختلفة، وكذلك الظروف التي تدفع بها إلى الوجود، ولذلك تأخذ أشكالا متنوعة ومتعددة.

ويعد هذا المنهج من أقدم المناهج المستخدمة في التحليل السياسي، ويقصد به دراسة المؤسسات السياسية من حيث شكلها واختصاصاتها، فالدولة في الواقع هي وحدة التحليل السياسي الأساسية، ولكل مؤسسة حجم ودور وأداء، وقوة وضعف أدائها يتأثر بالتشريعات التي تحكمها ودور منتسبيها في التطبيق، ومدى التكيف مع الظروف والمستجدات، ومدى التطور نحو الأفضل. ويمكن قياس الأداء من خلال درجة وتعدد وتنوع وحدات المؤسسة ووظائفها، ومدى حريتها في العمل واستقلاليتها، وتماسك أعضائها واختلافهم، ولعل أحد أفضل المعايير لتقييمها هو مدى إنجازها لأهدافها وفاعليتها في الاستمرارية والتطور، وفي كونها مؤسسات مستقرة غير خاضعة للأهواء الشخصية.

2- منهج الجماعة: يتركز على تحليل أنشطة الجماعات بدلا من دراسة المؤسسات، مع الابتعاد عن الأفكار المجردة وغير الواقعية والقوى غير المرئية كالسيادة والدولة، وما دام العمل السياسي عمل الجماعة وليس الفرد، فإنه يؤثر على الحياة السياسية.

إن الجماعة في داخل النظام السياسي تتفاعل مع بعضها باستمرار، وتتصارع بالضغوط التي تواجهها وتتلقى ضغوطا مضادة، وعلى ضوء ذلك تتحدد حالة النظام السياسي في وقت معين، فالجماعة الأقوى تأثيرا تحسم الصراع لصالحها في الوصول للحكم، وتنفيذ أهدافها وإحداث التغيرات في النظام السياسي، وهذه الجماعة تؤثر على اتجاهات سلوك أعضائها في كل المجالات المتاحة. وتنشئة الأجيال في الأسرة والحزب، وتغرس في عقولهم أفكار سياسية اجتماعية، وكلما قويت الجماعة وتماسكت ازداد تأثيرها، وتمارس الجماعات تأثيرا على النظام السياسي، ومنها تأثير جماعات المصلحة المباشرة ووصولها إلى جهاز صنع السياسة العامة وخصائصها الذاتية في تحقيق ذلك وأساليبها كالدعاية والمساومة والمساندة الانتخابية لبعض المرشحين، وعلاقتها مع الأحزاب واستخدامها العنف، ويبدو أن أكثر الأساليب فاعلية هو خلق علاقات شخصية وثيقة مع أعضاء البرلمان ورجال الإدارة، فالجماعات التي تعبر عن مصالحها تؤدي وظائف أخرى من قبيل زيادة مشاركة وفاعلية الأفراد كجماعة، والمساهمة في الاستقرار السياسي، غير أن هذا المنهج يفتقر إلى صياغة نظرية عامة للتحليل السياسي تنهض على مفهوم الجماعة وإلى اختيار أطرها النظرية المطروحة.

3- منهج تحليل النظم: يعتمد هذا المنهج على النظام السياسي كمنهج لتحليل السياسة، ولا يقصد هنا بالنظام السياسي مجموعة القواعد والأجهزة المترابطة فيما بينها، والتي تبين نظام الحكومة ووسائل ممارستها للسلطة، بل يقصد به العلاقة الحركية بين مكونات الظاهرة قيد التحليل السياسي، إذ يرى "أندريه سكوت" أن النظام السياسي هو: "مجموعة أجزاء ذات خصائص متباينة ترتبط مع بعضها عبر تفاعل مستمر في مدة زمنية محددة وتنجز وظائف

محددة". ويعرفه "جابرييل ألموند" أنه: "منظمة تتفاعل مع البيئة وتؤثر فيها، فضلا عن وجود أطراف عديدة داخلها تتفاعل مع بعضها البعض"[1].

وعلى وفق هذا التحديد لمدلول النظام تتجه آراء عديدة لكبار المختصين أمثال: "ديفيد إيستون" و "غابرييل ألموند". يعد النظام كطريقة أو نموذج لتحليل العمل السياسي، وذلك من خلال الارتكاز على أربعة دعائم متفاعلة، بما يجعل حركة النظام تتسق مع حركة الدورة المتكاملة، وهذه الدعائم هي:

– النظام: الذي يتشكل من نظم فرعية مترابطة ومتفاعلة تنجز وظائفها اعتمادا على بعضها البعض. وتنجم عن تفاعلاتها جميعا (وظيفة النظام) برمته، أي اتخاذ القرارات وترجمتها إلى واقع ملموس.

– بيئة النظام: أي مجموعة الظروف المحيطة بالنظام في مدة زمنية معينة، والتي تشكل محصلة تأثيراتها إما كابحا لفاعلية النظام أو داعما لها. وبيئة النظام إما تكون داخلية أو خارجية وتؤثر كلتاهما في مجمل نشاطات النظام. فوجود أقليات متصارعة داخل دولة ما تشكل بيئة داخلية سلبية تقيد حركة النظام، كما أن ضغط بيئة إقليمية أو دولية على نظام ما، فإنها ستقيد حركته وتعرقل عملية إنجاز وظائفه.

– عملية التفاعل: إذ تجري هذه العملية بتسلم النظام لمدخلات موجهة إليه من البيئة المحيطة (داخلية وخارجية) تخلع دافعية تحفز النظام على الحركة والرد على تلك المسببات بمخرجات تتمثل بقرارات وسياسات عامة.

– التغذية الاسترجاعية: أو الأثر الراجع بقيام البيئة المحيطة بالنظام بالرد على تلك القرارات والسياسات التي يتخذها النظام، أي أفعاله السياسية التي تشكل بدورها مدخلات للبيئة المحيطة فترد عليها بالسلب أو الإيجاب على شكل مخرجات توجه للنظام وهو ما يسمى

[1] صالح عباس الطائي، **المدخل إلى السياسة الخارجية: دراسة في السلوك السياسي الخارجي**، ط1، بغداد: مطبعة الكتاب، 2014، ص71.

بالأثر الراجع، والتي يتسلمها النظام مجددا كمسببات ليرد عليها ثانية. وهكذا تتكرر العملية (الفعل ورد الفعل) بين النظام والبيئة المحيطة.

4- المنهج البنائي الوظيفي: أعتبر كل من "مالينوفسكي" و "راد كليف براون" من الأوائل الذين استعملوا اصطلاح الوظيفة في علم الانثروبولوجي بشكل يفيد التخصيص والدقة التي عرف بها هذا الاصطلاح حاليا. وقد استعمل هذا المصطلح من قبل عالم الاجتماع "تالكوت بارسونز" والمفهوم المستعمل هنا مأخوذ من دراسة علم الاجتماع والمعنى فيه: الطريقة أو الأسلوب الذي يفيد إدامة الكائن الحي. وحسب تقييم "بارسونز" إن هذا المفهوم يعتمد على فكرة التداخل والتعاون الموجود بين كل الجزاء والعناصر المكونة للنظام الاجتماعي، فكل عنصر له دور يقوم بوظيفته أو عدة وظائف مساعدة فيما بينها في سبيل المحافظة على حيوية وإدامة حياة النظام. وقد طور كل من "ألموند وباول" مفهوم الوظيفة واستعملوه نظريا في دراسة الأنظمة السياسية وذلك بعد ابتعادهما عن الاطلاق والتطرف في الدور الوظيفي كما صور من قبل "مالينوفسكي". فبالنسبة إلى "ألموند وباول" إن الأنظمة السياسية لها دور وظيفي في المجتمع السياسي من خلال التحديات الأربعة، حيث أن لكل نظام سياسي أربعة أدوار تفسر وتحلل مراحل كل نظام سياسي، وهذه التحديات هي:

- بناء الدولة.
- بناء الأمة.
- المشاركة.
- التوزيع أو مرحلة الرفاهية.

واستهداف كل نظام سياسي لهذه التحديات واجتياز مراحلها بنجاح سيجعله في عداد الدولة –القومية المتقدمة– في المعنى الحديث للنظام السياسي.[1]

فجوهر هذا المنهج هو أن النظام السياسي له وظائف يسعى لتحقيقها، ولكنه يضم أنساقا فرعية لكل منها وظيفة أو أكثر، وهي تتكامل وتتساند وظيفيا من أجل الحفاظ على التوازن سواء بتعديل نمط الأداء أو بأليته التنظيمية، والتغير من طبيعة تدريجية، ويعتمد بقاء النظام السياسي على تمسك وقبول غالبية أعضائه بمجموعة مبادئ وقيم، ومن رواد هذا المنهج كما ذكرنا "بارسونز" الذي استعار منهجه من الكائنات الحية التي تملك القدرة على إعادة إنتاج ذواتها بالتكيف والتوازن الذاتي مع المتغيرات.

5– منهج صنع القرار: إن عملية صنع القرار هي أهم جوانب الدراسات السياسية، وتمثل الجانب المحوري فيها، ويقوم على أساس التفاعل بين صانعي القرار من المسؤولين الذين يشغلون المناصب الرسمية، واستعداداتهم في إدراك كيفية الاستجابة للمؤثرات البيئية الداخلية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) والبيئة الخارجية، والالمام بكافة جوانب المشكلة التي يراد اتخاذ قرار بشأنها، لذلك يتم تقديم مجموعة بدائل لحل المشكلة مع بيان كلفتها وعوائدها المحتملة، ومن ثم يتم اتخاذ القرار من قبل المركز أو القيادة المعنية بعد تقييم البدائل المقدمة وصحة معلوماتها أو نقصها، ومدى إلحاح القرار ودرجة المشورة في اتخاذه وآثاره، بمعنى هل تحقق الغرض المطلوب منه وبأي درجة؟ وهذا المنهج في الحقيقة ينبه إلى دور الشخصية والاستعداد النفسي في توجيه أمور الدولة داخليا وخارجيا، سيما أن إدراك المؤثرات البيئية ليس واحدا عند صناع القرار، إنما يختلف من شخص إلى آخر.

مدخلات التحليل السياسي

أولا: الفكر والفكر السياسي

[1] حسان محمد شفيق العاني، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**، ط3، القاهرة: العاتك لصناعة الكتاب، 2009، ص20.

الفكر نشاط عضوي في المخ، والجهاز العصبي يتخطى هذه الحدود الفيزيولوجية ويصبح على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع عامة، قدرة على الكشف والتعميم والتجربة والتأثير والتغيير.

فالفكر ظاهرة تاريخية اجتماعية نمت بالعمل البشري والممارسة الاجتماعية، وتطورت خلال المراحل المختلفة من تاريخ التطور الانساني، وليست اللغة إلا التعبير الاجتماعي الخارجي لعمليات الفكر الداخلية

وتختلف النظرة إلى الفكر باختلاف المذاهب الفلسفية والاجتماعية المختلفة، ويمكن إجمالها في ثلاث وجهات نظر أساسية:

1- هناك النظرة إلى الفكر باعتباره عملية معنوية خالصة مستقلة كل الاستقلال عن كل أساس عضوي أو مادي، فهو خلق محض ولا وجود للطبيعة الخارجية بغير الفكر، فالفكر هو الذي يصنع الوجود وهي نظرية مثالية مطلقة.

2- هناك نظرة إلى الفكر باعتباره مجرد ثمرة مباشرة من ثمرات المادة وافرازا من افرازاتها وهذه نظرة مادية ساذجة.

3- وهناك نظرة ثالثة تدرك الأساس العضوي للعملية الفكرية كما تدرك أساسها الاجتماعي والتاريخي كذلك، كما تجد في الفكر كذلك أداة للكشف والخلق والتأثير والتغيير، فهو ليس مجرد مرآة تعكس الواقع وتصوره، إنما هو كذلك وسيلة فعالة تغير الواقع وتطوره، وهذه هي النظرة العلمية الموضوعية للفكر.

أما الفكر السياسي فهو مجموعة التأملات العقلية التي يسوغها الناس حول الظاهرة السياسية المتمثلة بالدولة عند بعضهم، وبالسلطة عند بعضهم الآخر، ظاهرة حكم المجتمعات البشرية وإدارة شؤونها الداخلية والخارجية، ويتأثر الفكر السياسي بالبيئة المحيطة تأثرا كبيرا ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تأثير الرئيس الأمريكي "جيفرسون" بأفكار "جون

لوك" عند إعلانه للاستقلال الأمريكي عام 1778 وتأثر واضعي إعلان حقوق الانسان والمواطنة الفرنسي بأفكار "جان جاك روسو" وتأثر "لينين" بأفكار "ماركس وإنجلز".[1]

أما أنواع الفكر السياسي فتنقسم إلى نوعين يمكن ان نحددها كالآتي:

1- الفكر السياسي الحركي الذي يسعى لتفسير الواقع السياسي القائم جزئيا أو كليا بأسلوب اصلاحي أو جزئي.

2- الفكر السياسي التبريري الذي يسعى لإدامة الواقع السياسي القائم وتبريره والدفاع عنه.

ثانيا: التفكير والتفكير السياسي

التفكير في معناه العام هو البحث عن المعنى سواء كان هذا المعنى موجودا بالفعل ونحاول العثور عليه والكشف عنه، أم استخلاص المعنى من أمور لا يبدوا فيها المعنى ظاهرا، ونحن الذين نستخلصه أو نعيد تشكيله من متفرقات موجودة، وهو أيضا ذلك الاجراء الذي تقوم فيه الحقائق لتمثل حقائق أخرى بطريقة تستقرئ معتقدا ما، عن طريق معتقدات سابقة عليه، بعبارة أخرى هو الوظيفة الذهنية التي يصنع بها الفرد المعني مستخلصا إياه من الخبرة.[2]

فهو إذا سلسلة من النشاطات العقلية التي يقوم بها الدماغ عندما يتعرض لمثير تم استقباله عن طريق واحدة أو أكثر من الحواس الخمسة.

وللتفكير أنواع عدة يمكن أن نحددها بسبعة أنواع وهي:

1- التفكير العلمي: يقصد به ذلك النوع من التفكير المنظم الذي يستخدمه الفرد في حياته اليومية أو في النشاط الذي يبذله أو في علاقته مع العالم المحيط به. والعلم هو المعرفة

[1] سعدي الإبراهيم، **مرجع سابق**، ص02.
[2] عامر قنديلجي، **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات**، عمان: دار اليازودي العالمية، 1999، ص20.

المتسقة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب، والتي تتم بهدف التعرف على طبيعة وأصول الظواهر التي تخضع للملاحظة والتحليل.[1]

2- التفكير المنطقي: وهو التفكير الذي يمارس عند محاولة بيان الأسباب والعلل التي تكمن وراء الأشياء ومحاولة معرفة نتائج الأعمال، ولكنه أكثر من مجرد تحديد الأسباب أو النتائج، إنه يعني الحصول على أدلة تؤيد أو تثبت وجهة النظر أو تفندها.

وهو الأمر الذي يقوم على تقصي الدقة في ملاحظة الوقائع التي تتصل بالموضوعات ومناقشتها وتقويمها والتقيد بإطار العلاقات الصحيحة التي تنتمي إليها واستخلاص النتائج بطريقة منطقية وسليمة مع مراعاة الموضوعية العلمية وبعدها عن العوامل الذاتية كالتأثير بالنواحي العاطفية أو الأفكار السابقة أو الآراء التقليدية.

4- التفكير الإبداعي: وهو أن توجد شيئا مألوفا من غير شيء غير مألوف، أن تحول المألوف على شيء غير مألوف.

5- التفكير التوفيقي: وهو التفكير الذي يتصف صاحبه بالمرونة وعدم الجمود والقدرة على استيعاب الطرق التي يفكر بها الآخرون، فيظهر تقبلا لأفكارهم ويغير من أفكاره ليجد طريقا وسيطا يجمع بين طريقته في المعالجة وأسلوب الآخرين فيها.

6- التفكير الخرافي: الهدف من استعراض هذا النمط من التفكير هو فهمه بهدف تحصين الطلاب من استخدامه، وتقليل مناسبات وظروف حدوثه.

7- التفكير الاستقرائي: يقوم البحث الاستقرائي بعملية ملاحظة الجزئيات والحقائق والمعلومات الفردية التي تساعد في تكوين إطار لنظرية يمكن تعميمها، وقد أخذ "سقراط" بهذا الأسلوب وتعرف على نوعين منه: الاستقراء التام والاستقراء الحدسي، لكن عملية الاستقراء أخذت معنى أكثر دقة وتحديدا عند "هيوم" الذي لخصها بأنها: "قضايا جزئية

[1] محمد عبيدات وآخرون، **مرجع سابق**، ص06.

تؤدي إلى وقائع أو ظواهر، وتعتبر مقدمة إلى قضية عامة، ويمكن اعتبارها نتيجة تشير إلى ما سوف يحدث".[1]

فالتفكير هو ذلك النشاط العقلي الذي يواجه به الانسان مشكلة ما تصادفه في حياته، ونستطيع أن نقسم مراحل التفكير من التطور الفكري والحضاري للإنسانية إلى ثلاثة مراحل أساسية وهي:

– مرحلة التفسير: في هذه المرحلة يستخدم الفرد قدرته في فهم ومعرفة الأحداث وتفسير المواقف التي واجهته.

– مرحلة السير: يحاول الإنسان التفكير والتأمل في الظواهر والأساليب الأخرى التي لا يستطيع فهمها أو معرفتها عن طريق حواسه المجردة المعروفة.

– التفسير المنطقي: وله عدة أساليب تتحدد كالتالي:

- الأسلوب الدقيق: وهو أن يعطي المدرس طلابه معلومات دقيقة وان يطلب منهم أن يكونوا دقيقين في تعبيراتهم سواء في مناقشاتهم الشفوية أو في أعمالهم التحريرية.
- أسلوب التفكير التأملي: ويتطلب هذا النوع تحليل الموقف إلى عناصره المختلفة والبحث عن العلاقات الداخلية بين هذه العناصر، ويمكن لمدرس الرياضيات مثلا أن يساعد طلابه على اكتساب هذا الأسلوب من التفكير عن طريق مساعدتهم على تحليل المسائل ورسم خطة الحل أولا وبالذات في المسائل المعقدة.
- أسلوب التفكير الاستدلالي: يعتمد هذا الأسلوب على المنطق من حيث أن تطبيقه لقواعد عامة صحيحة في البرهنة على صحة القضايا الخاصة. ويستخدم هذا التفكير في الرياضيات مثلا حيث من المهم أن يكتسب الطالب المهارة في استخدام جميع الأساليب أثناء دراسته للرياضيات، لكي تساعده في دراسته له وفي حياته اليومية.

[1] حنان عيسى، غانم العبيدي، **أساسيات البحث العلمي**، الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر، 1984، ص160.

لكن لهذا التفكير عوائق تحد من فاعليته مثل: انتشار الفكر الأسطوري الخرافي، الالتزام بالأفكار الخاطئة، إنكار قدرة العقل البشري على الانتاج.

ثالثا: المعرفة الإنسانية

تعني المعرفة في أبسط معانيها عقليا لإدراك كنة الشيء بعد أن كان غائبا، وتتضمن المعرفة المدركات الإنسانية أثر تراكمات فكرية عبر الأبعاد الزمانية والمكانية والحضارية والعلمية، أو بعبارة أخرى المعرفة هي كل ذلك الرصيد الواسع الضخم من المعلومات والمعارف التي استطاع الإنسان أن يجمعها عبر التاريخ بحواسه وفكره. وهي أيضا عبارة عن مجموعة المعاني والتصورات والآراء والمعتقدات والحقائق التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولاته المتكررة لفهم الظواهر أو الأشياء المحيطة به.[1]

وتنقسم المعرفة الإنسانية إلى ثلاثة أقسام هي:

1- المعرفة الحسية: وتكون هذه المعرفة بواسطة الملاحظات البسيطة والعفوية، عن طريق حواس الإنسان المعروفة، مثل تعاقب اليل والنهار، طلوع الشمس وغروبها، تهاطل الأمطار، وذلك دون إدراك للعلاقات القائمة بين هذه الظواهر الطبيعية وأسبابها.

2- المعرفة الفلسفية: وهي مجموعة المعارف والمعلومات التي يتحصل عليها الإنسان بواسطة استعمال الفكر لا الحواس، حيث يستخدم أساليب التفكير والتأمل الفلسفي لمعرفة الأسباب، الحتميات البعيدة للظواهر، مثل التفكير والتأمل في أسباب الحياة والموت، خلق الكون والوجود.[2]

3- المعرفة العلمية التجريبية: وهي المعرفة التي تتحقق على أساس الملاحظات العلمية المنظمة والتجارب المنظمة والمقصودة للظواهر والأشياء ووضع الفروض، واكتشاف

[1] محمد عبيدات وآخرون، مرجع سابق، ص05.
[2] فاخر عاقل، **أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية**، ط2، بيروت: دار العلم للملايين، 1982، ص75.

النظريات العامة والقوانين العلمية الثابتة القادرة على تفسير الظواهر والأمور تفسيرا علميا، والتنبؤ بما سيحدث مستقبلا والتحكم فيه.

وللمعرفة مجموعة من الخصائص واجبة التوافر، نذكر منها ما يلي:

1- التراكمية: تعود المعرفة بجذورها إلى بداية الحضارات الإنسانية، وقد بنيت معارفنا فوق معارف كثيرة أسهمت فيها حضارات إنسانية مختلفة، لأن المعرفة تبنى هرمها من الأسفل إلى الأعلى نتيجة تراكم وتطور المعرفة العلمية.

والتراكمية العلمية إما أنها تأتي بالبديل، فتلغى القديم مثل: فيزياء نيوتن التي اعتقد بأنها مطلقة إلى ان جاء "أنشتاين" بنسبيته، وبالمثل فإن الكثير من النظريات والمعارف العلمية في مجالات مختلفة استغنى عنها الإنسان واستبدلها بنظريات ومفاهيم ومعارف خاصة في مجال العلوم الاجتماعية التي تتسم بالتغير والنسبية.

2- التنظيم: إن المعرفة العلمية معرفة منظمة تخضع لضوابط وأسس منهجية، لا نستطيع الوصول إليها دون اتباع هذه الأسس والتقيد بها. كما أن التطور العلمي يقتضي من الباحث التخصص في ميدان علمي محدد، وذلك بحكم التطور العلمي والمعرفي، وتزايد التخصصات وتنوع حقولها مما يسمح للباحث بالاطلاع على موضوعاته وفهم جزئياته وتقنياته.

3- السببية: يعرف السبب بأنه مجموع العوامل أو الشروط وكل أنواع الظروف التي متى تحققت ترتب عنها نتيجة مطردة، ونستطيع القول بوجود علاقة سببية بين متغيرين: سبب ونتيجة، عندما نجري تجارب عديدة وبنفس الهدف نتحصل على نفس النتيجة.[1]

4- الدقة: يخضع العلم لمبادئ ومفاهيم متعارف عليها بين ذوي الاختصاص تتضمن مصطلحات ومعاني ومفاهيم دقيقة جدا ومحددة. ويجب استعمال هذه المصطلحات بدقة وتحديد مدلولها العلمي لأنها عبارة عن اللغة التي يتداولها المختصون في فرع من فروع

[1] حسن ملحم، **التفكير العلمي والمنهجية**، الجزائر: مطبعة حلب، 1993، ص60.

المعرفة العلمية. وتقتضي الدقة الاستناد إلى معايير دقيقة والتعبير بدقة عن الموضوعات التي ندرسها.

5- اليقين: إن المعرفة العلمية لا تفرض نفسها إلا إذا كانت يقينية، أي أن صاحبها تيقن منها عمليا، فأصبح يستطيع إثباتها بأدلة وبراهين وحقائق وأسانيد موضوعية لا تحمل الشك، وهذا ما يعرف باليقين العلمي، فالنتائج التي نتوصل إليها يجب أن تكون مستنبطة من مقدمات ومعطيات موثوق من صحتها.

6- الموضوعية: إن الباحث ينبغي أن يكون حياديا في بحثه، يتجرد من ذاتيته وينقل الحقائق والمعطيات كما هي في الواقع، وأن لا يخفي الحقائق التي لا تتوافق مع وجهة نظره وأحكامه المسبقة.

التحليل السياسي نظرة في التراث الإسلامي

عرف المسلمون علم تحليل الظواهر وخصوصا ما يسمى عندهم بالسياسة الشرعية وسياسة التشريع الإسلامي ككل منذ القرون الأولى حيث اطلق عليه اسم (الاجتهاد السياسي) القائم على جلب المصالح و تكميلها ودرء المفاسد وتقليلها، والمرتبط بالتفكير العميق والدراسة الواعية للأمور وحسن التقدير لمآلاتها وعواقبها، بل أن البعض وصفها هذا العلم بأنه من أبرز العلوم السياسية التي لا بد أن يتعلمها المسلم بشكل عام والسياسي بشكل خاص، وهو جزء من مقاصد الشريعة الإسلامية، وقد برز في هذا العلم العديد من العلماء المسلمين كالإمام الغزالي، ابن خلدون، السيوطي، الشاطبي، وأحمد ابن العباس ابن رشيد ابن حماد ابن فضلان وهو عالم إسلامي من القرن العاشر الميلادي ويعتبره العديد من المؤرخين من أهم وأبرز المحللين السياسيين في ذلك الوقت وغيرهم الكثير، وقد تمثلت عندهم عملية التحليل السياسي بمجموعة خطط وآليات منهجية توحي بعمق النظرة وسدادها، تداخلت مع عديد من العلوم الإسلامية تساعد على ذلك، و لاتساعها نستخلص منها ما

يعزز هدفها من الإبانة عن هذا الموضوع المهم ليكون واقع الحال والمآل قائما على سلامة واستقامة في حياة الإنسان المركب (سلطة، نخبة، عامة)، ومن هذه الخطط المنهجية.

1- فقه التوقع أو فقه الافتراض

التفكير المستقبلي جزء أصيل من شريعة الإسلام، له قواعده ومناهجه وامتداداته، وعلى الرغم من ذلك فإن حيز المستقبل في المنظومة المعرفية عند المسلمين لم يكن متناسبا في عمقه وحجمه وتكييفه في الواقع مع دلالات الشرع ومستلزماته، ولا يدل ذلك على الإهمال المطلق، بل يؤكد أن حجم التوظيف والتشغيل المستقبلي والنظر المالي كان ضئيلا.

أما فقه التوقع هو المستنبط من الأصول الشرعية ومراعاة الأعراف والمصالح ودرء المفاسد وسد الذرائع وفتحها، كما أنه يشمل الفقه الافتراضي الذي لم يقع ولذلك أصاب الإمام أبو حنيفة الذي تميز بهذا الفقه حينما قال نستعد للبلاء قبل وقوعه فإذا وقع عرفنا كيف ندخل فيه ونخرج.

ويقصد بفقه التوقع بأنه "تصور ما يمكن أن يحدث في المستقبل" ويقال أيضا أن فقه التوقع لا يتحرك من زاوية الواقع وما يحدث فيه وإنما من زاوية المستقبل وما يمكن أن يطرأ عليه، ومن هنا كان التوقع جزء أساسي من بنية العقل الفقهي المعاصر الذي ينبغي رصده وينبغي الاطلاع عليه.[1]

ويقول "عبد الله بن بيه" أن فقه التوقع هو مصطلح جديد وإن كان حديثا بالنوع قديما بالجنس، فالمجال الذي يغطيه فقه التوقع هو مجال تغطية الذرائع والمألات وتغطية أيضا المترقبات باستشراف القضايا التي يمكن أن تقع في المستقبل وهو يقابل فقه الواقع من حيث زمن الوقوع، فهو إذا خطوة معرفية وفقهية واجتهادية متقدمة.

[1] مجمد كمال الدين إمام، **التفكير الفقهي في المذاهب والمواقف من الفقه الافتراضي: مراجعة نقدية**، أفريل، 2009، ص17.

ونظرا للتقدم المتسارع في هذا العصر، فإن فقه التوقع جاء لإيجاد حلول للقضايا قبل وقوعها، فهو نظرة عقلية تحليلية واستشرافية للمستقبل وذلك من خلال النظر إلى الواقع والاستناد إلى الأدلة الشرعية والواقعية.

2- فقه المقاصد: الذي يبحث في مقاصد الأحكام، وهو يتطلب تعمقا علميا واسعا وامتلاك مهارات منهجية صحيحة تساعد على فهم الحكم الشرعي وكيفية تنزيله على الواقع.

لقد مثل فقه المقاصد ملاذا هاما للفقيه المعاصر حتى يغطي منطقة الفراغ التشريعي ويضفي ضربا من الحركية والتطور على الممارسة الفقهية تتجاوز دائرة الجمود إلى رحابة التأويل والاجتهاد. ومثلت نظرية المقاصد مدخلا هاما لفقه التيسير والمرونة والتسامح الذي أمن تفاعل المسلم المعاصر مع ثقافة جديدة ومتأثرة بسرعة التدفق التكنولوجي والإلكتروني مما لا حضور له أصلا في النص الديني. ومثلت قاعدة جلب المصلحة ودرء المفسدة مدخلا هاما لترجيح القبول بهذه المكتسبات من رفضها.

من أهم قواعد الفكر المقاصدي أن كل ما في الشريعة معلل وله مقصودة ومصلحته وفق ما يرجحه العقل.

3- فقه الموازنات: وهو فقه الترجيح بين المصالح والمفاسد الصغرى والكبرى، الخاصة والعامة، الفردية والجماعية، والترجيح بين خير الخيرين وشر الشرين وأكبر المصلحتين وأصغر المفسدتين.

وهو عبارة عن موازنة بين مصلحتين إحداهما أرجح، إحداهما مستقبلية والأخرى حاضرة، موازنة بين مفسدتين إحداهما مستقبلية والأخرى حاضرة، فقه المال هو عبارة عن توازن لكنه توازن بين حاضر وبين مستقبل، هذا الذي نسميه فقه المقال والفقيه عليه أن يعتمد على الأدوات التي بإمكانها أن يكتشف هذا المستقبل.

وأيضا فقه الموازنات هو الذي يعين على رعاية شؤون الناس بما يخدم مصالحهم، وهو فقه قائم على الموازنة والترجيح بين المصالح بعضها بعضا إذا تعارضت: أيها أولى بالاعتبار؟ وأيها أولى بالإسقاط؟ أيها أحق بالتقديم؟ وأيها أحق بالتأخير؟ وكذلك الموازنة بين المفاسد والمضار بعضها بعضا إذا تعارضت. ومثلها المعارضة بين المصالح والمفاسد، أيها يرجح الآخر في ميزان الشريعة؟ وهذه الموازنات والترجيحات تحتاج إلى نوعين من الفقه: فقه الأحكام والأدلة من خلال النصوص الجزئية والمقاصد الكلية، وفقه الواقع على ما هو عليه، دون تهويل ولا تهوين، سواء واقع المسلمين أو واقع أعدائهم، الواقع المحلي، الواقع الإقليمي، الواقع الدولي.

4- فقه السنن: سنن البقاء والتغيير، النصر والهزيمة، السعادة والشقاء، المرض والعلاج، الخوف والأمن، والتأمل في فقه السنن من ثمرات العلم بالمقاصد.

5- علم الجرح والتعديل أو علم الرجال: وهو أحد فروع علم الحديث، الذي لا يختلف كثيرا عما يعرف حاليا بتحليل الأشخاص.

المحور الثالث

المحور الثالث

مبادئ التحليل السياسي

للتحليل السياسي مبادئ أساسية يقوم عليها، ولا بد من مراعاتها عند عملية التحليل السياسي، أهمها"

1- تعدد عوامل التحليل وتباين أوزانها: لتحليل الظاهرة السياسية ينبغي الرجوع إلى العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك بفعل تعقد الظاهرة وتشابك أبعادها، ومن ثم كلما تعددت نوافذ رؤية الظاهرة كلما تيسرت مهمة فهمها، ويترتب على ذلك نتائج أساسية منها:[1]

- رفض أحادية التحليل: أي لا يمكن أن يكون وراء الظاهرة سبب واحد فقط.
- اختلاف أوزان عوامل التحليل: أي لا بد أن يكون هناك عوامل أساسية وأخرى غير أساسية، وعامل مهم وأخرى أقل أهمية، وعوامل مباشرة وأخرى غير مباشرة.
- اختلاف المحللين: لا يمكن أن يتفق كل المحللين على عوامل بعينها وعلى وزنها واهميتها، ولا شك أن الأطر المرجعية للمحللين والبيئة المحيطة بهم تؤثر في تصوراتهم وأحكامهم بنسب متفاوتة وبحسب الحيادية والموضوعية، فمثلا يختلف المحللون اليمنيون في تقديرهم للواقع السياسي والعسكري والأمني السائد في اليمن، وذلك وفق انتماءاتهم المختلفة كالحزبية والمذهبية والمناطقية.

2- تطور البعد الزماني للظاهرة أي عدم ثباتها: تعد الظاهرة السياسية بمثابة حلقة في سلسلة من الأحداث والوقائع الزمانية المتتالية لا يمكن فصلها عن بعضها، ومن ثم فالظاهرة السياسية:

---

[1] طه حميد حسن العنكبي، نرجس حسين العقابي، **أصول البحث العلمي في العلوم السياسية**، ط1، لبنان: مكتبة مؤمن قريش، 2015، ص24.

- لها ذاكرة تاريخية، أي لها ماض معين وسوابق محددة.
- لها واقع حال، عبارة عن شبكة قوى ومصالح وعلاقات تؤثر فيها وبها.
- لها تأثيرات وتفاعلات تتعدى واقعها المحدود لتؤثر في المستقبل.

لكي نفهم الظاهرة السياسية ينبغي أخذ الأبعاد الثلاثة في الاعتبار: تاريخ الظاهرة، واقع الظاهرة، مستقبل الظاهرة.

3- إطار تفاعل الظاهرة المكاني (محليا وإقليميا ودوليا):

- الإطار المحلي (الوطن): الذي تتبع منه الظاهرة أو يقع في إطاره الحدث السياسي أو هو الإطار الذي يقع فيه الحدث أو الظاهرة السياسية، وهو بالغ الأهمية لفهم وتحليل الحدث أو الظاهرة، ويشكل البيئة الداخلية للظاهرة، مثل ظاهرة الإرهاب.
- الإطار الإقليمي (القومي): الذي ينتمي إليه الإطار المحلي، أي البيئة الإقليمية التي تقع فيها الظاهرة أو الحدث السياسي، وهي ذات أهمية بالغة في التأثير الذي قد يفوق تأثير الإطارين المحلي والدولي (امتداد نشاط القوى الإرهابية وما تحصل عليه من دعم مالي وإعلامي وسياسي وعسكري بين الدول في منطقة الشرق الأوسط).
- الإطار الدولي (الكوني): وهو الإطار الكلي الذي يمكن أن تمتد له الظاهرة أو على الأقل تؤثر أو تتأثر به، بل أحيانا يكون الإطار الدولي هو الفاعل الأساسي، مثلا الإرهاب أضحى خطر يهدد الأمن والسلم الدوليين، كما أن مصادر تمويل وتجنيد القوى الإرهابية أضحت من مختلف دول العالم.

أسس التحليل السياسي

للتحليل السياسي نموذج نظري وطريق تجريبي، نشرحهما في الآتي:

1- النموذج النظري: أول خطوة في طريقة التحليل الصحيحة هو في اتباع نموذج نظري في تحليل المشهد السياسي، ذلك أن التحليل السياسي يتصف بما تتصف به الظاهرة

السياسية من تعقيد ونقد وتجديد، فنموذج التحليل النظري ومنظوره يركز على محاولة معرفة توجه بوصلة القوة في سياق الظاهرة السياسية ومنهم اللاعبون السياسيون وما هو الخطاب السياسي. وفكرة السياق أمر جوهري في فهم الظاهرة والخطاب السياسي وأن أي حدث سياسي لا يمكن فهمه إلا ضمن سياقه.

2- الطريق التجريبي: في مرحلة التحليل التجريبي وفق نموذج نظري محدد يقوم المحلل بعصف ذهني ووصف المشهد السياسي من خلال الإجابة عن: من؟ ماذا يحدث بالضبط؟ متى حدث؟ كيف حدث؟ لماذا حدث؟ من هي العوامل الفاعلة في المشهد؟ ما هي مصالح العوامل الفاعلة؟ ما هي مواردها؟ وما تكتيكها؟ وما هي استراتيجياتها؟ من المستفيد من الحدث؟ ومن يملك القوة والقرار في التأثير على مسار الأحداث؟ ومن خلال الإجابات على الأسئلة السابقة تربط الأحداث وفق النموذج النظري ويصنف الفاعلون الرئيسيون وفق مصالحهم وأهدافهم ورؤيتهم لنوع الصراع وطريقة إدارتهم. وينبغي التفريق في عملية جمع الوقائع بين مواقف الأطراف السياسية وخطاباتها وبين مصالحها، لأن المصالح هي التي تحرك الأطراف وليس المواقف.

ويعد التحليل السياسي المنهجي بمثابة الطريقة المثلى التي نحكم بها على الظواهر والأحداث والأزمات السياسية محليا وإقليميا ودوليا، فالمحللون السياسيون من ذوي الكفاءة والخبرة يستطيعون تحليل الأحداث اليومية بطريقة منهجية منضبطة ولهم القدرة في التعامل مع المعلومات وتصنيفها بشكل علمي، فالتحليل السياسي هو مهنة غايتها تنوير الأذهان وتقديم خدمة مجتمعية معرفية مرتكزة أساسا على النزاهة والأمانة العلمية، ولهذه المهنة جناحان مؤثران لا غنى عنهما:

- الجناح الأول: يمثل المعرفة العميقة والنظرة الثاقبة للمحلل السياسي القادر على استشراف الأحداث وتحليلها استنادا إلى مخزون عالي الجودة من الدراية العلمية، والقدرة على ربط المعلومات وتصنيفها في إطارها الصحيح والمناسب.

- الجناح الثاني: يعتمد على قدرة المحلل السياسي على الحصول على معلومات خاصة وغير متاحة للعامة من مصادرها الأولية لدى صناع القرار وقدرته على دمجها في سياقها العام ومقاطعتها مع بقية المعلومات والقرائن القادمة من اتجاهات أخرى. وحتى مع وجود هذين الجناحين، فإن التحليل السياسي لا يمكن أن يصل لمرحلة الجزم، بل يبقى دائما في نطاق الاستشراف والتوقع، وتكون نتائجه أقرب للدقة على المدى القصير بينما قد تقل على المدى البعيد.

الفروق بين ثنائيات مصطلحية

هنالك مجموعة مصطلحات قد يبدو للناظر اتفاقها أو اختلافها مضمونا ومعنى، لذا نجلي الفروق بينها، وهي على النحو التالي:

1- التحليل والمقال:

- المقال يعالج فكرة واحدة يدعوا إليها أو يرفضها ويحمل رأى كاتبه ويقدم رؤيته حسب خبرته وتجربته واجتهاده.
- أما التحليل فيعالج العلاقة بين القوى المختلفة والمفترض أنه لا يحمل رأى كاتبه ولكن يسير وراء الأدلة والبراهين، وبالتالي يتسم بالموضوعية والعلمية.

2- التنبؤ والتوقع والتخمين:

- التنبؤ: يقوم على أسس إحصائية وموضوعية ونتائج سابقة ومؤشرات. فهو تقدير مستقبلي معتمد على نماذج إحصائية تم اختبار سلامتها، وجربت وتعطي نتائج دقيقة. وهو تقدير مقتبس يمكن التدليل والبرهنة لكل تفاصيله وعمومياته. فقد أضحت الدراسات المستقبلية إحدى أهم المجالات المهمة التي يمكن من خلالها استشراف المسارات المتوقعة التي يمكن أن تسير إليها تلك الظواهر، وهنا تتردد مقولات تحليلية مثل: كل الاحتمالات واردة، والتاريخ يعيد نفسه. فلا يوجد احتمال غير وارد لكن

الاختلاف في نسبية الاحتمال وأيهما أقرب إلى الوقوع، كما أن الكثير من الأحداث والظواهر التي حدثت في الماضي يمكن أن يتكرر حدوثها في الحاضر والمستقبل إذا توفرت لها الظروف نفسها.

- أهمية التنبؤ: غالبا ما تكون الحداث أو الظواهر أو الوقائع لها امتداداتها أو تأثيراتها المستقبلية، لذلك تأتي أهمية التنبؤ بالأحداث والوقائع السياسية أو بآثارها المستقبلية، فلا يقتصر تأثيرها على الواقع اللحظي أو الآني بل ربما يمتد لأجيال بعيدة، لذلك فإن دراسات المستقبل تعد أحد العلوم المهمة المبنية على أسس واقعية.
- كيف تستطيع التنبؤ:
- حدد وحلل ما تم إنجازه وكيفية الاستفادة منه
- حدد ظروفك البيئية الداخلية والخارجية.
- حدد أهم العوامل أو القوى المحركة لهذه الظروف.
- حدد أثر هذه العوامل أو القوى المحركة في المستقبل.
- فكر بجدية "ما المحتمل ظهوره على الساحة في الفترة القادمة من هذه العوامل".
- اجمع البيانات وقيم المعلومات التي وصلت إليها، وحاول أن تربط بينها وتجمع المور لتصل إلى شيء محدد.

لذلك نقول أن قدرة المحلل السياسي على التنبؤ والاستنتاج في تحليل واقع الحداث له دور كبير في الوصول لتحليل واقعي أو أقرب إلى الواقع.

- التوقع: هو تقدير مستقبلي يعتمد على القدرة الذاتية في تطويع البيانات المتسقة بالمحتوى المراد تقديره، وهو تقدير موجه عام ولكن غير مقتبس يمكن تدليل عمومياته فقط ولكن التفاصيل لا.
- التخمين: لا يستند إلى أي أسس أو مؤشرات ولكن فقط تهيؤات وخيالات.

أدوات التحليل السياسي

يستخدم المحلل السياسي في تحليله للظاهرة السياسية مجموعة من الأدوات التي حددها الباحثون في العلوم السياسية كالتالي:

1- المخزون المعرفي الذهني.

2- فهم معطيات الخارطة السياسية والواقع السياسي.

3- الإلمام بمصادر المعلومات الحديثة والمتاحة (التقارير، النشرات، الإحصائيات، التصريحات الرسمية، خطابات المسؤولين، طروحات المفكرين، شخصيات صانعي الأحداث، مسرح الأحداث.

4- الاستبيانات والمقابلة الشخصية واختيار العينات.

5- مصادر الاستطلاع الاعلامي والتغطيات الميدانية للأحداث.

6- الطرائق العلمية والنظريات الأكاديمية.

7- الحضور الميداني المباشر والاطلاع الشخصي.

8- استخدام الوسائل الحديثة وأدوات البحث العلمي.

9- مصادر المعلومات الخاصة التي يمكن أن يحصل عليها كاتب التحليل السياسي بحكم موقعه أو اتصالاته أو بحثه، وكذلك مدى عمق خبرته في المجال الذي يكتب فبه.

الخطوات المنهجية لعملية التحليل السياسي

يعتمد المحلل السياسي على مجموعة من الخطوات التي تساعده إلى الوصول إلى سياسات فاعلة، وتتمثل هذه الخطوات فيما يلي:

أولا: تحديد المشكلات السياسية وجمع المعلومات حولها

المشكلة هي ظرف أو موقف يثير الحاجات وعدم الرضا لدى الأفراد، وربما يجعلهم يطلبون العون والمساعدة لمواجهة ما يعانون منه، وهذا يقع عادة من جانب الذين يهمهم الموقف أو المتأثرين به، أو من جانب الممثلين أو المتعاطفين معهم.[1]

وهي أيضا موقف أو حالة غير مرغوب فيها يتطلب معالجتها وتصحيحها، وهي حاجات إنسانية يتطلب إشباعها.[2]

ويعد التعرف على المشكلة وتحديدها من أولى مراحل عملية التحليل السياسي وأهمها، لأن التحديد الدقيق للمشكلة أو الموقف يعد نصف الحل وأساس فاعلية القرار السياسي، وهذا ما يدفع المحللين السياسيين إلى تحديدها ومعرفة مواطن الخلل فيها، وكذا معرفة أسبابها وأبعادها كافة.[3]

وهي الاعتراف بوجود مشكلة تواجه المجتمع أو حاجة عامة يتطلبها أو هدف ينشده. وتعرف المشكلة أيضا بأنها مجموعة من المطالب والاحتياجات التي تحتاج إلى إجراء سريع لتحقيقها ويدفع أصحابها إلى الانفعال والفعل ربما يجعلهم يطلبون العون والمساعدة لمواجهة ما يعانون منه، وهذا يقع عادة على جانب الذين يهمهم الموقف أو المتأثرين به. إن المشكلة لا تصبح عامة إلا إذا أصبحت واضحة ولها وجود وتتكشف وتتعالى الأصوات بشأنها، حيث يكون تأثيرها واسعا وشاملا ويثير اهتمام الأشخاص خارج دائرة المتأثرين بها، ومن جهة أخرى فإن المشكلة الخاصة يمكن أن تصبح عامة عندما يتسع نطاقها سواء كان التأثر بشكل مباشر أو غير مباشر.[4]

وتحتوي المشكلات السياسية على عدد من المطالب والاحتجاجات وتمثل حاجات غير مشبعة لفئات عريضة من المجتمع. وحل هذه المشكلة سوف يحقق نفعا عاما. وقد حدد

---

[1] جيمس أندرسون، **صنع السياسة العامة**، ترجمة: عامر الكبيسي، الدوحة: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1998، ص77.
[2] وصال العزاوي، **مرجع سابق**، ص80.
[3] حمدي مصطفى المعاز، **وظائف الإدارة**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1984، ص161.
[4] جيمس أندرسون، **مرجع سابق**، ص75.

"بيتر داركر" مجموعة من الخطوات التي تساعد المحلل السياسي في التعامل مع المشكلات السياسية وهي:

1- تحديد نوع المشكلة من حيث المدى الزمني لتكررها والأساليب التي تم من خلالها التعامل معها.

2- تحديد الأساليب والحقائق التي أدت إلى حدوث مشكلة من خلال بحث أغراضها.

3- تحديد الإجراءات والحلول التي يجب أن يقوم باتخاذها المحلل السياسي لمواجهة هذه المشكلة على المدى الزمني المناسب لها.

فالمشكلة تتكون عندما يختلف الوضع المثالي لمتخذ القرار عن الواقع، أي بمعنى آخر هناك اختلاف بين النموذج المراد تحقيقه أو الوصول إليه والواقع الفعلي، وبذلك تصبح الحاجة إلى إيجاد طريقة لمعالجة هذا الوضع باتخاذ قرار نحو الوصول إلى النموذج المثالي، ويكتسب تحديد المشكلة أهمية كبيرة، فعليه تتوقف سلامة القرار الذي يتخذ لحل المشكلة المطروحة.[1]

ويعد جمع المعلومات ذات الصلة بالمشكلة من شأنه المساعدة على تبين ملامحها الرئيسية وتعريفها، والتفكير بالخيارات والبدائل التي تعتمد لاحقا لمواجهتها.[2]

ثانيا: تحديد البدائل المناسبة لحل المشكلات السياسية

البديل هو الخيار المتاح أمام متخذ القرار لحل المشكلة المطروحة وبديهيا كلما ازدادت عدد الخيارات أو البدائل، كانت حرية صانع القرار أوسع في اختيار البديل الملائم لمعالجة المشكلة السياسية القائمة.[1]

[1] سلمان جودي داود الأسدي، **حاجات متخذ القرار في القطاع العراقي واستخدامهم للمعلومات**، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 2006، ص74.

[2] هشام الغريري، **صنع القرار في السياسة الأمريكية**، عدد18، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2001، ص13.

وتجري عملية تحديد البدائل المناسبة بأحد الطرائق الآتية:

– البحث عن البدائل المتاحة وتحديد النتائج المحتملة عن كل بديل، ومراجعة هذه النتائج المحتملة كلما وجدت معلومات جديدة، وفي الوقت نفسه يحدد صانع القرار القيم التي تتأثر نتيجة اتخاذ القرار، وتعطي كل قيمة وزنا معينا بحسب أهميتها بالنسبة إلى صانع القرار، وبعد ذلك ترتب النتائج طبقا لعلاقاتها بكل قيمة على حدى، وتعطي كل نتيجة وزنا تفصيليا معينا يحدد على أساس علاقته بكل من النتائج الأخرى، وفي النهاية يتم التوصل إلى دالة واحدة للمنفعة، إذ يكون الاختيار النهائي هو الذي يعظم المنافع، وتصبح عملية اتخاذ القرار عملية تفضيل للمنافع.

– البحث عن البدائل المتوافقة مع النسق العقيدي لصانع القرار ومع خبراته وتصوراته السابقة، لذلك نرفض البدائل التي تتناقض مع هذا النسق أو تلك التي تثبت الخبرة السابقة عدم جدواها، من خلال هذا يتم عادة اختيار البديل الذي لا يتناقض مع خبرة صانعي القرار، وتصبح عملية صنع القرار بمثابة عملية قياس على النسق.

وتعد هذه العملية قرارا استراتيجيا يترتب عليه منافع تقدم للمواطنين، ويتم التوصل إلى البدائل من خلال أساليب علمية متعارف عليها وتعتمد هذه الخطوة على المعلومات والبيانات الواقعية والحقيقية، فكلما كانت المعلومات دقيقة وموضوعية كلما ساعد ذلك إلى التوصل إلى حلول للمشكلات العامة.

ومن هذه الأساليب نذكر ما يلي:

1– الأساليب الوصفية: أهمها

[1] خالد اسماعيل سرحان، **دور المعلومات في صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010، ص15.

– أسلوب دلفي: وهو عبارة عن جمع آراء ووجهات نظر حول القضية موضع الاهتمام للوصول إلى بدائل يمكن تطبيقها.

– أسلوب السيناريو: وهو القيام بتوقع مشكلات مستقبلية ووضع مجموعة من المقترحات للتصدي لهذه المشاكل.

2– الأساليب الكمية: من أهمها بحوث العمليات التي تقوم على بناء نموذج رياضي لتوضيح المشكلة وتمثيل العناصر الهامة فيها، ويتم وضع تصور لدالة الهدف الذي يستخدم لمقارنة وقائع الحالة لمختلف المسارات البديلة ويلي ذلك حل النموذج، ومن بين الأساليب الكمية التي يمكن استخدامها في المفاضلة بين البدائل نظرية المباراة وشجرة القرارات.

وفي هذه المرحلة تتم دراسة الاحتمالات المتعددة عن طريق التقويم الصحيح للبديل والذي يأتي على وفق التصورات والمعرفة والخبرة إضافة إلى الدوافع والرغبات، حيث يتم استبعاد بعض الاحتمالات لتوقع عدم نجاحها أو لكثرة المشكلات خلال تنفيذها، وتدرس الاحتمالات الأخرى بشكل أدق ويفاضل بينها بعدة طرق تتراوح بين التكهن والطرق العلمية الحديثة، وعبر هذا التقويم يتم اختيار بديل واحد أو أكثر من البدائل المتاحة وعندما يستقر الرأي على بديل معين فهذا يعني الوصول إلى اتخاذ القرار النهائي، وعموما فإن عملية اتخاذ القرار والتي هي عملية عقلانية رشيدة وتتطلب قدرا كبيرا من الانتباه والإدراك والابتكار وتؤدي إلى حسم منطقي لموقف يتطلب حله وتنفيذه فإنها أيضا تتوقف على عدة عوامل أهمها: مصادر المعلومات المتمثلة بالخبرة ومدى ثقة متخذ القرار بها واتجاهاتها نحوه وكذلك خصائص المستقبل والمتمثلة في العوامل الشخصية والنفسية والاجتماعية والأنماط السلوكية للمجتمع.

ثالثا: اختيار البديل الأفضل لحل المشكلة

وهي عملية مفاضلة بين بديلين على الأقل يتمتعان بقيمة واحدة أو متشابهة. وثم يختار صانع القرار من بين البدائل المطروحة البديل الأفضل والأكثر قدرة على إنجاز الهدف المطلوب بأقل خسارة ممكنة.[1]

ولما كانت عملية اختيار أحد البدائل عملية غير واضحة لاعتبارات شخصية صانع القرار، لذا توجد هناك مجموعة من العوامل التي تضفي عليها هذه الصفة وأهم هذه العوامل هي:

1- التجارب السابقة: صانع القرار ليس حرا دائما في قراراته وذلك لما لتجاربه السابقة ولما لخطوط سياسته العريضة من تأثير على ذاته.

2- شخصية صانع القرار: الإنسان كائن اجتماعي تؤثر على سلوكه مجموعة من العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية، أي العوامل التي تكون بمجموعها عملية تنشئته الاجتماعية السياسية، فهو يتأثر بالخصائص الموروثة وبثقافته وبأصله الاجتماعي وبتجاربه السابقة وبأحكامه الاجتماعية وكل هذه العوامل تؤثر على كيفية تقييمه للحقائق فهو قد يعطي لبعض الحقائق قيمة أكبر مما هي عليه فعلا، وقد يعطي للبعض الآخر منها قيمة أقل مما هي عليه فعلا. وعليه فإن صانع القرار بوصفه فردا لا يتصرف وكأنه مجرد تماما عن تصوراته الشخصية التي يعمل إما على البرهنة عليها أو تعديلها وذلك وفقا لنوعية المعلومات المتوفرة لديه.

3- تجنب صانعي القرار اتخاذ قرارات متطرفة: يذهب بعض الباحثين إلى القول بأن البعض من متخذي القرار يعمل على تجنب اتخاذ قرارات خطيرة رغبة منهم في عدم تحمل مسؤوليات نتائج القرارات، مما يؤدي بهم إلى تفضيل اتخاذ قرارات ترمي إلى إحداث تغيرات بسيطة على حالة الأمر الواقع بدلا من قرارات قد تؤدي إلى خسارة كبيرة.

---

[1] مازن الرمضاني، **في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد02، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1979، ص168.

4- الوقت اللازم للقرار: تفرض الضرورة لا سيما في أوقات الأزمات اتخاذ القرارات خلال وقت زمني قصير. ضغط الوقت قد يؤدي في بعض الأحيان إلى عدم دراسة جميع البدائل المحتملة للتصرف وبالتالي الاقتصار على بعضها فقط، واختيار أحدها رأسا كقبول التحدي الذي تفرضه الأزمة كالدخول في حالة الحرب أو القبول بالسلم وفقا لشروط الآخرين.

5- نتائج القرار المحتملة: يعمل صانعوا القرار على اختيار البدائل التي تبدو نتائجها الداخلية أكثر ملائمة بالمقارنة مع غيرها، والاقتصار على السياسات المقبولة داخليا يؤدي بطبيعة الحلل إلى ترك البدائل الأخرى جانبا.

رابعا: تنفيذ البديل المفضل

التنفيذ هو الإنجاز الفعلي أو التفاعل التطبيقي بين الأهداف والأعمال اللازمة لتحقيقها، وبهذا المعنى يقصد به إدارة العمل الحكومي أو الإدارة العامة، وتوصف الإدارة الحكومية بأنها مجموعة من الأنشطة اللازمة لتخطيط برنامج العمل لتحقيق أهداف السياسة العامة للدولة، ووضع هذا البرنامج موضع التنفيذ، والتأكد من أن النتائج تتفق وما تسعى السياسة العامة لتحقيقه.[1]

وتعد عملية التنفيذ هذه بمثابة ترجمة للسياسة التي تتبعها الدولة والتي عن طريقها تحقق أهدافها المنشودة، وينظر لها بأنها المحك الذي يتم عن طريقه فحص مدى دقة وصحة وتخطيط صنع سياسات الدولة.[2]

ويتطلب التنفيذ الكفؤ للبديل الأفضل، الالتزام بمجموعة من المحاور التي يجب مراعاتها قبل وأثناء التنفيذ للبديل المختار، ومن أهمها ما يلي:[3]

[1] علي محمد عبد الوهاب، **الإدارة بالأهداف**، القاهرة: مكتبة غريب، 1977، ص248.
[2] موسى يوسف خميس، **مدخل إلى التخطيط**، فلسطين: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999، ص66.
[3] كمال المنوفي، **السياسة العامة وأداء النظام السياسي، في تحليل السياسات العامة**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1988، ص24.

1- العمل على تهيئة شبكة الفعلين المهتمين بهذه السياسة والرأي العام وحثه على التجاوب معها.

2- اختيار الوقت المناسب لتنفيذ السياسة مع استخدام الوسائل الإعلامية لنشر الوعي.

3- تهيئة البيئة الداخلية لمجموعة المؤسسات المعنية بهذه السياسة لضمان توفير المقومات المادية والبشرية اللازمة لتحقيق التنفيذ الصحيح.

4- الاهتمام بصياغة السياسة العامة في صورة واضحة وموضوعية وبشكل غير قابل لتعدد التفسيرات.

5- إعداد أوراق عمل تفصيلية يتم تقديمها للجهات المعنية بتنفيذ السياسة محددا بها الوقت اللازم للتنفيذ والموارد المادية وأسلوب استخدامها خلال فترات التنفيذ.

6- ضرورة الفصل بين السياسة الجديدة والسياسات الأخرى السابقة لها إن وجدت وذلك لإحداث الأثر المنشود للسياسة الجديدة.

خامسا: تقييم التنفيذ للبديل الأفضل

يقصد بالتقييم اتباع أساليب علمية هدفها الحكم على ما إذا كانت سياسات الحكومة وبرامجها التنفيذية تحقق الأهداف المطلوبة بالقدر المرغوب فيه من الفعالية والكفاءة.

أو هو تقييم منظم للعمليات أو النتائج لسياسة معينة، مقابل سلسلة من المعايير الصريحة والضمنية من أجل المساهمة في تحسين السياسة، والهدف منها صياغة توصيات مفيدة ومفهومة وتقديم الخبرة لصناع القرار.

وينصب التقييم عادة أما على مضمون السياسة العامة وموضوعها أو على الإجراءات التي اتبعت في رسمها، ويتولى التقييم عدة مستويات داخل الجهاز الحكومي وخارجه، وهناك أساليب تقليدية وأخرى علمية حديثة تستخدم في تقييم السياسة العامة، والمقصود بالأولى تلك

الأساليب التي تستعملها الأجهزة الحكومية وغير الحكومية والتي تتميز بأنها غير منظمة أو علمية دقيقة. لكن هذا لا يقلل من أهميتها واستمرارية صلاحيتها كأداة لتقييم العمل الحكومي وتشمل هذه الأساليب (رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، التقييم بواسطة السلطة التنفيذية، التقييم بواسطة أجهزة غير حكومية). أما أساليب التقييم العلمية فهي أدوات فكرية رشيدة تعتمد على القياس الكمي للمتغيرات للحكم موضوعيا على فعالية السياسة العامة أو مدى نجاحها في تحقيق الأهداف.

وتتبع الحكومات عدة أساليب لتقييم السياسات العامة وذلك من خلال تقييم أداء البرامج والمشروعات العامة، ومن أهم هذه الأساليب:

1- التقارير وجلسات الاستماع: تتبع الجهات المعنية بتقييم السياسات سواء كانت الحكومة أو السلطة التشريعية أسلوب التقارير وعقد جلسات الاستماع للتعرف على واقع العمل والإنجازات المتحققة بشأن ما تم بخصوص سياسة عامة، كأن يطلب مجلس الأمة أن يقدم له جهاز إعادة هيكلة القوى العاملة تقريرا عما تم بشأن سياسة توطين الوظائف وبشأن إيجاد فرص عمل للعمالة الوطنية في القطاع الخاص، حيث توفر مثل تلك العملية مناسبة للوقوف على النتائج المترتبة على إنشاء الجهاز.

2- الزيارات الميدانية: يقوم كبار المسؤولين واللجان البرلمانية أو لجان مشتركة بزيارات لبعض الجهات للتعرف عن كثب على مستوى الأداء والتفتيش على حسن سير العمل، كأن تقوم لجنة ما بزيارة أحد المستشفيات الحكومية للوقوف على سير العمل.

3- قياس مؤشرات الأداء: تعتبر وسيلة دقيقة ومهمة للتعرف على آثار سياسة ما، مثل السياسة التعليمية، ومن تلك المؤشرات نسب النجاح في الثانوية العامة أو نسبة التسرب من التعليم.

4- مقارنة الأداء بمعايير علمية: قد لا يكفي تقييم فعالية أو تأثير سياسة معينة بمعايير الأداء المحلية، بل يتم الاحتكام إلى معايير أداء عالمية، كأن يتم تقييم فعالية السياسة الصحية من خلال مؤشرات معينة مع المعايير العالمية. أما على مستوى نمط الإدارة المتبعة فقد يتم مقارنة ذلك مع المعايير والمواصفات العالمية للجودة والتأكد من مدى المطابقة مع هذه المعايير.

5- الاستقصاءات: قد تلجأ الجهات المعنية بالتقييم إلى إجراء الاستطلاعات لأراء المستفيدين من البرامج والسياسات العامة ومعرفة مدى الرضا عن الخدمات المقدمة، وهو أمر مهم في القطاعات الخدمية.

والجدير بالذكر أن لكل سياسة عامة أو قرار سياسي، عملية تقويم بعد عملية التقييم والتي هي عملية أوسع وأشمل من التقييم، حيث يعد التقييم أحد مراحل التقويم، حيث لا تكتفي الأخيرة بمجرد إصدار حكم أو إعطاء القيمة للموقف، إنما تعديله من خلال اعتماد معايير ومستويات، وقد يكون التقويم إما: آنيا خلال تنفيذ السياسة العامة، أو نهائيا في نهاية السياسة العامة، حيث يصعب تغيير مسار السياسة وخطتها، أي تقويم المخرجات وفق الأهداف المرسومة مسبقا.

المحور الرابع

المحور الرابع

مفهوم تحليل مضمون النص

1- تحليل النص

تحليل النص السياسي عملية تختلف عن قراءة النص، وإن كانت القراءة هي نقطة البداية اللازمة للقيام بالتحليل، ويهدف تحليل النص السياسي إلى مساعدة غير المختصين للتعمق في عملية فهم الوقائع والأحداث السياسية، كما أنه أمر لازم لعمل المختصين والممارسين للعملية السياسية من أجل ممارسة فعالة وذات كفاءة، وتفترض عملية تحليل النص السياسي ضرورة توفر حد أدنى من الخلفية الثقافية السياسية العامة، والنص السياسي هو كل نتاج فكري بشري يتناول ظاهرة السلطة باعتبارها لب الدراسة السياسية سواء كان نصا بكامله أو جزءا منه، وعندما نقول ظاهرة السلطة، فإننا ينبغي أن نفهمها بمعناها الضيق والواسع جدا، فتحليل مضمون النص السياسي يركز على نص سياسي معين نعيره اهتمامنا، ونطرح عدة تساؤلات تختلف أهميتها وهرميتها حسب الظروف، لكنها كلها تطرح في شكل لغوي واحد كالآتي: من؟ لماذا؟ كيف؟ وفي هذا الإطار نعطي معنى مفترض لكل من كلمات التساؤل المذكورة آخذين بعين الاعتبار طبيعة وأهداف النص السياسي، ثم ننظم الأسئلة في مسيرة متحركة من المعطيات الأولية إلى الخلفيات والنتائج. فالمحلل السياسي أو الباحث يقوم بوضع احتمالات أي سيناريوهات متعددة في آن واحد، فجوهر التحليل السياسي هو الاستشراف والقدرة على رسم سيناريوهات محتملة لاتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها ومعالجتها.

2- مفهوم تحليل المضمون

يعرف "برلسون" تحليل المضمون بأنه أسلوب يستهدف الوصف الموضوعي المنظم، الكمي للمحتوى الظاهر للاتصال. ويعرفه "كربندوف" على أنه أسلوب للبحث يستخدم في

تحليل البيانات والمواد الإعلامية من أجل الوصول إلى استدلالات واستنتاجات صحيحة ومتطابقة في حالة إعادة البحث والتحليل.

كما يعرفه "كولد مان" على أنه تقطيع أو تجزئة وتفكيك للنص، من خلال تحليل العلاقات بين البيئة النظرية للنص والواقع الاجتماعي، والكشف عن القيمة العلمية للنص وتوضيح مدلولاته ضمن نفس الإطار.

ويعرفه "سمير حسين" بأنه أسلوب أو أداة للبحث العلمي يمكن أن يستخدمها الباحثون في مجالات بحثية متنوعة وعلى الأخص في العلوم الإنسانية لوصف المحتوى الظاهر، والمضمون الصريح للمادة المراد تحليلها – من حيث الشكل والمضمون– تلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث أو فروضه الأساسية، طبقا للتصنيفات الموضوعية التي يحددها الباحث، وذلك بهدف استخدام هذه البيانات بعد ذلك إما في وصف هذه المواد التي تعكس السلوك العلني للقائمين به أو لاكتشاف الخلفية الفكرية أو الثقافية أو السياسية أو العقائدية التي ينبع منها مضمون النص السياسي، أو للتعرف على مقاصد القائمين بكتابة النص من خلال الكلمات والجمل والرموز والصور وكافة الأساليب التعبيرية – شكلا ومضمونا– والتي يعبر بها كاتبي النص عن أفكارهم ومفاهيمهم، وذلك بشرط أنتتم عملية التحليل بصفة منتظمة ووفق أسس منهجية ومعايير موضوعية، وأن يستند الباحث في عملية جمع المعلومات والبيانات وتبويبها وتحليلها على الأسلوب الكمي بصفة أساسية.

واعتمد "بيكون" في تحليل مضمون النص على تفكيك بنيته بصورة شاملة للكشف عن العناصر الفكرية الجوهرية التي تشكل الوحدة النظرية لبيئة النص، كالموضوعات التاريخية والسياسية والفكرية، إضافة للخطب والمناقشات، لذا تعد النصوص السياسية أدوات هامة للكشف عن جوهر ومضمون العلاقات السياسية عبر جمع المعطيات وتحديد الاتجاهات والمؤثرات الاجتماعية وتحديد مضمون وطبيعة العلاقات السياسية. وتحليل النص

يعد طريقة في البحث العلمي تعتمد على الوصف الموضوعي المنظم لمعنى النص بهدف تفسيره واستخلاص طبيعة القواعد المنظمة للنظرية، وما تحتوي من موضوعات وأفكار.

أما المقصود بالنص السياسي، فهو كل نتاج فكري بشري يتناول ظاهرة السلطة بكاملها أو جزء منها باعتبارها محور الدراسة السياسية، ونذكر بعض النقاط التي لا بد منها أثناء تحليل مضمون النص السياسي وهي كالآتي:

– تختلف عملية تحليل النص السياسي عن قراءة النص رغم أن القراءة هي نقطة البداية اللازمة للقيام بالتحليل.

– الهدف من تحليل النص السياسي هو التعمق في فهم الظاهرة والوقائع والأحداث السياسية ليستفيد منها المهتمين سياسيا أو حتى صناع القرار.

– عملية تحليل النص السياسي تتطلب من المحلل أن يكون ملما بالثقافة السياسية.

– عند تحليل النص السياسي لا بد أن نركز على طرح عدة تساؤلات (من؟ متى؟ أين؟ كيف؟ ماذا؟ لماذا؟) ثم نعطي معنى مفترض لكل تساؤل.

وحدات تحليل مضمون النص السياسي

يرى الخبراء والباحثين في مجال العلوم السياسية أن هناك ستة وحدات رئيسية في تحليل مضمون النص السياسي وهي:

1– وحدة الكلمة: أصغر وحدة تستخدم في تحليل المضمون، فقد تعبر الكلمة عن رمز أو مفهوم أو مدلول، ويختلف معناها باختلاف السياق الذي توجه فيه.

2– وحدة الموضوع أو الفكرة: تعد هذه الوحدة أكبر وحدة وأهمها بالنسبة لتحليل المضمون وأجداها لتحليل المواد الإعلامية والدعائية والاتجاهات والقيم والمعتقدات، هذه الوحدة هي عبارة عن جملة أو عبارة تتضمن الفكرة التي يدور حولها موضوع التحليل.

3- وحدة الشخصية: تشير إلى الأشخاص أو الشخص الذي تدور عليه الرواية أو الفكرة، أي الشخص محور الاهتمام.

4- وحدة المفردة أو الوحدة الطبيعية للمادة محل التحليل: تشير إلى الوحدة محل التحليل التي يتولى الباحث تحليلها، وهي التي يستخدمها منتج المادة أو النص السياسي لتقديم هذه المادة أو النص إلى جمهور القراء أو المستمعين أو المشاهدين خلالها، ومن أمثلتها: الكتب، الأفلام، القصص، المقالات الحديثة، البرامج الإذاعية، الخطب السياسية..الخ ويستطيع المحلل السياسي تصنيف البرامج التلفزيونية إلى برامج سياسية، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية وترفيهية.

5- مقاييس المساحة والزمن: تشير إلى المقاييس المادية التي يتبعها المحلل السياسي للتعرف على المساحة التي يشغلها النص السياسي المنشور في الكتب أو الصحف أو المطبوعات المختلفة. والمدة الزمنية التي استغرقتها المادة الإعلامية للنص السياسي المذاعة بالراديو أو المعروضة بالتلفزيون، وذلك من أجل معرفة أهمية الموضوع.

6- فئة المعايير التي تطبق على مضمون النص: تشير إلى الأسس التي يصنف اتجاه المضمون على وفقها، أي مجموعة المعايير التي يحكم بها باحث معين على مقالة ما، على أنها معارضة أو مؤيدة أو محايدة، وفي العادة يلجأ المحلل السياسي إلى وضع مقياس كمي لذلك.

أركان التحليل السياسي

للتحليل السياسي ثلاث أركان رئيسية تتمثل في: المعلومات، المحلل السياسي، الموضوع.

الركن الأول: المعلومات

للقيام بتحليل أي حدث أو أزمة أو مشكلة لا بد من توفير المعلومات الكافية حول الموضوع المعني حتى تستطيع القيام بعملية التحليل وفق أسس علمية، بل إن نوعية المعلومات تؤثر في تشخيص الحدث أو المشكلة وبالتالي في نوعية القرار المتخذ لمواجهتها.[1] فكلما كانت المعلومات شاملة وصحيحة كلما كان التحليل واقعي وبناء، وبالتالي سينعكس في نوعية المعالجة الصائبة.

1- شروط المعلومات:

- أن تكون المعلومات كافية.
- أن تكون موثوقة.
- لا بد من وجود معلومات متعددة المصادر.
- لا بد أن تكون المعلومات متعددة الأنواع.
- أن تجمع المعلومات بطريقة مهنية.

2- مصادر المعلومات:

- التاريخية: التي تبحث عن جذور الحدث.
- الرسمية: كالخطط والبرامج والإحصاءات والتقارير.
- المباشرة: من صانع الحدث كالتصريح والخطاب والمقابلة.
- العامة: المتداولة في مختلف وسائل الإعلام.
- الخاصة: بحكم الوظيفة أو العلاقات الشخصية.

3- أنواع المعلومات:

- مؤيدة: مع الحدث وتبين إيجابياته.

[1] بهاء الدين مكاوي، **القرار السياسي، ماهيته، صناعته، اتخاذه، تحدياته**، سلسلة كتيبات برلمانية، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2000، ص17.

- معارضة: ضد الحدث وتبين سلبياته.
- محايدة: لا مع ولا ضد الحدث أو تبين إيجابيات وسلبيات الحدث معا.

4- طرق جمع المعلومات:

- المقابلة.
- الملاحظة.
- الاستبانة.
- القراءة.
- الاستماع والمشاهدة.

وبعد حصول المحلل السياسي على المعلومات بحسب ما تم ذكره من شروطها ومصادرها وأنواعها وطرق جمعها، أي الحصول على معلومات ممحصة إلى حد يمكن من الاعتماد عليها، تأتي مرحلة أدق وأعقد، وهي توظيف تلك المعلومات وإحسان ربطها في منظومة تكون صورة قريبة من الواقع، بحيث تفسر الحدث ودوافعه، وتعطي الأدلة والبراهين العلمية والموضوعية على مصداقية هذه النتائج والمخرجات التي توصل إليها المحلل.

الركن الثاني: المحلل السياسي

المحلل السياسي فيعرف بأنه: ذلك الشخص الذي يقوم بتحليل القضايا السياسية سواء الوطنية منها أو الإقليمية أو الدولية. ويرتكز التحليل السياسي والمحلل السياسي على ثلاث ركائز أو عناصر رئيسية ومنها تنطلق أو تتفرغ مجمل المقومات التي يجب أن يتحلى بها المحلل السياسي، وتلك الركائز هي:

- الفهم السياسي.
- العقل الاستراتيجي.
- المنهج التحليلي.

ويواجه المحلل السياسي عددا من المعوقات والعقبات التي تؤثر بشكل كبير على مصداقية وشفافية وواقعية تحليله للقضايا السياسية والجيوسياسية التي يتناولها، وهو ما ينعكس سلبا على النتائج النهائية التي يفترض أن تخرج دقيقة وحيادية. ومن أبرز تلك المعوقات والعقبات التي تواجه المحلل السياسي هي المعوقات التالية:

- العاطفة بأشكالها وتوجهاتها كالعاطفة الوطنية أو القومية أو غيرها من أشكال التحيز والانتماءات والأهواء.
- ضعف المصادر المعلوماتية وعدم مصداقيتها.
- ضعف الثقافة والتفكير والفهم السياسي للمحلل.
- الافتقاد للمنهج التحليلي.

وظيفة المؤهلات النظرية أنها تعطي المحلل السياسي قدرة على فهم أهم خطوتين في أي تحليل سياسي ناضج والخطوتين هما: فهم سياقات المصالح وفهم سياقات التغيير.

- صفات ومهارات المحلل السياسي

عملية التحليل السياسية عملية معقدة وصعبة، وتحتاج إلى الكثير من المهارات والصفات الواجب توفرها في المحلل السياسي، وأهمها:

- المعرفة والثقافة: وهي الأساس الذي يجب أن تتوفر في المحلل مثل التأهيل المناسب وقاعدة معلومات وبيانات وكذلك مواكبة الأحداث والمتغيرات على الساحة السياسية ومراعاة الظروف السياسية الراهنة.
- التخصص: لا شك أن الثقافة العامة مطلوبة في كل شيء لا سيما في المحلل، ولكن يجب أن يكون المحلل شخصا متخصصا في الموضوع المراد تحليله سواء كان سياسيا أو عسكريا أو اقتصاديا وغيرها من المجالات، فالخبرة والمعلومات التي يمتلكها المتخصص لا تتوافر لدى الآخرين وتكون ذات فائدة كبيرة.

- الدقة: على المحلل دائما تحري الدقة والابتعاد عن المعلومات الخاطئة والمضللة والبعيدة عن التهويل أو التهوين وإنما عرض الحقيقة المجردة حتى تكون لديه المصداقية في تحليله.
- بعد النظر: وتقصد بها أن يكون لدى المحلل الرؤية الثاقبة للموضوع وما قد تؤول إليه الأحداث وعدم الانخداع ببعض المؤشرات، بالإضافة إلى القدرة على ربط الأحداث واستخلاص النتائج، وكذلك على المحلل الابتعاد عن الأحكام المسبقة والقياس على أحداث مشابهة دون مراعاة اختلاف الظروف والمعطيات.
- التجرد من العاطفة: وهذه من الملاحظات المهمة التي يجب مراعاتها بحيث لا يخلط المحلل بين معتقداته وعواطفه، ففي الحقيقة كلما كان عرض الموضوع بحيادية وموضوعية كان ذلك في صالح التحليل.
- القدرة على الإقناع: وهذه ملكة قل ما يتصف بها شخص معين، وهي تحتاج إلى صقل وتدريب واستخدام أساليب مشوقة لشد انتباه المتلقي، وكذلك التركيز على النقاط المهمة ومحاولة إبرازها بشكل واضح.

هناك شروط على المحلل السياسي الالتزام بها عند قيامه بالتحليل السياسي لكي يحقق الأهداف المرجوة منه والمتمثلة في:

- الموضوعية: البعد عن الأحكام المسبقة أو المبنية على العاطفة والمزاج.
- الحيادية: عدم التأثر بالموقف الإيديولوجي أو الديني أو السياسي، فعدم الحيادية قد يوقع المحلل السياسي في فخ الأمنيات بدلا من تقديم نظرة علمية واقعية لمجرى الأحداث ومآلاتها. رغم صعوبة الحياد الكامل لأن المحلل أحيانا ما يتأثر بثقافته وبيئته ورؤيته الشخصية وتجربته الخاصة وهدفه من وراء هذا التحليل.
- العلمية: الاستناد على الدليل والبرهان في التحليل.
- المنهجية: الالتزام بالخطوات المنهجية الصحيحة للتحليل.

- الشمولية: الأخذ في الاعتبار كل التفسيرات المحتملة عن الحدث.
- المرونة: الابتعاد عن الأحكام المطلقة أو النهائية أو القطعية.
- العمق: الغوص في أعماق الحدث وتفاصيله وجزئياته الدقيقة.

الأخطاء التي يقع فيها المحلل السياسي:

- عدم الالتزام بشروط التحليل السياسي.
- عدم الالتزام بخطوات التحليل السياسي.
- إغفال الأسباب والدوافع والأطراف الخفية أو الكامنة للحدث.
- الاعتماد على معلومات غير صحيحة أو غير محايدة.
- الوقوع تحت تأثير التفسيرات الخاطئة للأحداث مثل: التفسير التآمري: أي حدث يفسر على أنه نتيجة مؤامرة. التفسير الطوباوي أو الوردي: كل شيء على ما يرام. التفسير السطحي: الناقص أو المستعجل للحدث.

الركن الثالث: موضوع التحليل

– عناصر التحليل السياسي: التحليل السياسي لأي أزمة أو حدث يشمل عدة عناصر لا بد من تحليل العناصر المرتبطة بالحدث فقط، ويمكن إجمالها في ستة عناصر أساسية كمايلي:

1– تحليل الأزمة أو الحدث: لا بد من تحليل الأزمة أو الحدث من حيث نوعه سياسي أو اقتصادي...وما هي جذوره التاريخية وما أسباب وقوع الأزمة أو الحدث ومن هم صانعيه سواء كانوا أفراد أو أحزاب أو دول وما هي النتائج التي انتهت بتلك الأزمة أو الحدث والآثار المترتبة عليها، وما هي الإجراءات والقرارات التي اتخذ بشأنها.

2– تحليل الأشخاص: تحليل الأشخاص من حيث خصائصهم النفسية والاجتماعية وغيرها وما علاقتهم بالأزمة أو الحدث وما هي دوافعهم اتجاهها.

3- تحليل البيئة الداخلية: تحليل البيئة الاجتماعية مهم لتحليل الأزمة أو الحدث من حيث خصائص البيئة هل بيئة مدنية أم قبلية، ومن هم أطرافها أو مكوناتها هل هم أحزاب أم قوى قبلية أم مذاهب وأعراق وما علاقتهم بالأزمة او الحدث ومن هم صناعها ومن هم الداعمين ومن هم المستفيدين ومن هم المعارضين أو المحايدين.

4- تحليل البيئة الخارجية: التحليل للبيئة الخارجية عند حدوث الأزمة أو وقوع حدث ما يبدأ من خلال تحليل المؤسسات المرتبطة بالحدث كالدول أو المنظمات أو المؤسسات غير الحكومية، وما علاقتها بالأزمة أو الحدث هل هي صانعة أو داعمة وما نوع الدعم، وما هي أسبابها هل هي سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية، وما تأثيراتها على المستوى الداخلي أو الخارجي.

5- تحليل النظام السياسي: لا بد من القيام بتحليل النظام السياسي من حيث أنواع النظم السياسية سواء كانت جمهورية أو ملكية، ديمقراطية أو استبدادية، وكيفية صناعة القرار داخل هذه النظم، وما هي المؤسسات المدنية أو العسكرية داخل النظام المرتبطة بالأزمة أو بالحدث ما هو موقف هذه المؤسسات من الأزمة أو الحدث هل هي صانعة أم مؤيدة أم رافضة. وما هي قدرات النظام في مواجهة الأزمة أو الحدث، وما مدى فشله أو نجاحه في إدارتها، وما مدى الاستفادة مستقبلا من وقوع الأزمة ما هي التوصيات والتوجيهات التي يجب الأخذ بها في المستقبل عند حدوث أي أزمة مشابهة.

6- تحليل النص السياسي: التحليل للنص السياسي يبدأ من حيث نوعه هل هو تصريح أو بيان أو مقابل، وما مصدره ومناسبته وتاريخه، وهل مفرداته سهلة أم معقدة، وما لغة النص هل هي هجومية أم دفاعية أم تصالحية، وهل أفكار النص واضحة أم غامضة، وما هي أهدافه.

مراحل تحليل النص السياسي

لتحليل النص السياسي مراحل أساسية يمكن أن نجملها في التالي:

المرحلة الأولى: تركيز النص

وهي محطة أولية ومدخل لكل ما يحيط بالنص من معطيات خارجية موضوعية ثابتة، لا بد منها لقراءة أي نص، وهذه المرحلة تتم خارج النص وفي إطار البيئة المحيطة به. إن كافة المراحل اللاحقة تتم داخل النص متناولة توضيح التعبيرات والمفردات والمفاهيم الأساسية، ثم تفسير لبنية النص وفي النهاية تصميم خطة التحليل.

وفي هذه المرحلة نطرح التساؤلات التالية حول الأصل:[1]

1- التاريخ: فمعرفة توقيت كتابة النص السياسي أمر ذو دلالة مهمة في بعض الأحيان، حيث أن بعض النصوص السياسية تنشر في أوقات تشير إلى توجهات وسياسات تريدها الأنظمة السياسية، كما أن تسلسل بعض القضايا زمانيا يفيد بوجود قضية مهمة تناقشها، وينوي النظام أن يتخذ سياسة بصددها، وكذلك فإن انقطاع كاتب كان يكتب بشكل يومي ومتسلسل دون إبداء الأسباب، أو إخفاء عمود يومي، أو مقال أسبوعي مثلا، له دلالات ما، مثل تغير سياسة أو البحث عن سياسة جديدة.

2- المؤلف: من المفيد لتحليل النص السياسي التعرف جيدا على قدر ممكن من المعلومات حول الكاتب ومركزه، ودرجته العلمية واختصاصه الأصلي، لأن ذلك يعين المحلل على فهم أسلوبه وصلاته بأي من الأجهزة الحاكمة مما يساعد على فهم مضمون النص وتفسير اتجاهاته.

3- أين نشر النص: هل نشر في الجريدة الرسمية أم الجريدة غير الرسمية؟ هل نشر في الصفحة الأولى أم الأخيرة؟ أم أنه مجرد نص ورد في كتاب في دار نشر غير حكومية؟ هل نشر النص في داخل الدولة أم خارجها؟

[1] سعدي الابراهيم، **مرجع سابق**، 24.

4- الموضوع: ويقصد به القضية الرئيسية التي يدور حولها مضمون النص، كالدولة أو الملكية، فالموضوع يتضمن معنى جوهري أو محوري قائما بذاته، يتعلق بمسألة محددة بدقة ويعبر عن فكرة واقعية موضوعية وغير ذاتية توصف بالثبات والتوازن.

5- الأفكار: الفكرة تعبر عن الرأي الخاص بالمفكر، وتمثل وجهة نظره الشخصية وإبداعه الفكري، فهي بهذا المعنى تكون مجردة ذاتية ومركبة، تعكس العلاقة المترابطة بين مجموعة من القضايا المتفاعلة مع الواقع، وتتسم الفكرة بالقدرة على التغير والتطور، على العكس من الموضوع الذي يوصف بالثبات والتوازن.

المرحلة الثانية: المعايير التي يجب الإشارة إليها

في هذه المرحلة نوضح ما يبدو غامضا أو مبهما، أو غير معلوم من القارئ في محتوى النص من تعابير سواء كانت للتوضيح أو مفاهيم أساسية، فلا يجب أن نهمل أي كلمة لا نعرف معناها، أو نأخذ المعنى المباشر الذي قد يتبادر إلى الذهن لأول وهلة، خاصة إذا كانت الكلمة ترتبط بحقل علمي معين كالسياسة أو القانون أو الفن، أو الأدب، فيجب أن نحدد معنى الكلمة في هذا الحقل العلمي، ثم معناها في الاستخدام الشائع. بعض الكلمات عندما تقرأها لأول مرة تحمل إلينا طابعا أوليا لا يجب أن نتوقف أمامه طويلا، ولكن يجب أن نبحث عن المعاني الحقيقية لهذه الكلمات، أما بالنسبة للأفكار فعادة يضم النص السياسي عدة أفكار أساسية أو فكرة محورية، وهناك عدة أفكار أساسية في مجال القيم السياسية كالعدالة والديمقراطية والمساواة، وفي مجال الحركة السياسية كالتوازن والتطور والتحديد...الخ. ويجب ونحن بصدد تحليل النص السياسي أن نفحص هذه الأفكار بدقة لأنها تعطينا إطارا عاما عن النص السياسي أو تكون ما أطلقنا عليه "النظام العام" للنص السياسي.

وبالنسبة للأفكار فهناك عدة أفكار أساسية كبرى في كل تخصص علمي أيا كانت التعابير المستعملة للدلالة عليها، ويجب فحص الأفكار بدقة والتعرف عليه، لأنها تكون ما يمكن أن نطلق عليه "النظام العام" للنص السياسي.

المرحلة الثالثة

وهي مرحلة الغوص في بنية النص والتنقيب فيها، وبنية النص من فعل أو إنتاج المؤلف كما نعلم، والبنية التي نبحث عنها ثلاث أنواع هي:

1- البنية الطبوغرافية للنص السياسي: معنى تضاريس النص السياسي وهيكله، فعندما نقوم بتحليل النص السياسي فإننا سنجد أن بعض النصوص السياسية مقسمة إلى عدد من المقاطع وهذا يدل على تقسيم الموضوع إلى عدة أفكار وإذا لم يكن في النص عدة مقاطع يكون الموضوع مجمعا حول نقطة مميزة، أما إذا كان النص موسعا فيجب الانتباه إلى التسلسل في الأفكار وانتظام تنسيقها.

2- البنية اللغوية: وهي ذات دلالات خصوصا في النصوص السياسية المهمة، وتشتمل حروف الوصل والإشارة لتظهر خيوط النص، وأحيانا يستغني عنها ولكنها تفهم ضمنا، ويجب الانتباه عند تحليل النص، إلى صيغ الجمل وخصوصا صيغة النفي والنهي، وإلى محل الجمل من الإعراب، لفهم ما تدل عليه...الخ. لأن هذه الصياغات في كثير من الأحيان كاشفة عن غايات النص السياسي.

3- البنية المنطقية: المنطق هو لغة العقل المنظم، وعادة ما يحتوي النص السياسي الجيد على قاعدة منطقية أو أكثر يدور حولها بناء النص كله، ويستدل منها على النص السياسي، ومن هذه القواعد المنطقية ذات الدلالة التي ينبغي الانتباه إليها عند تحليل النص السياسي:

- الانتقال من القاعدة الكلية إلى الوقائع والأحداث الجزئية: أي أن ما يصدق على الكل ينصرف بالضرورة على المكونات والأجزاء الداخلة في تكوينه فإذا كان التحليل الكلي

قد توصل إلى أن نظاما معينا يتسم بالفساد السياسي فإن ذلك يدل على أن أنظمته الفرعية الأخرى (النظام الاجتماعي، النظام الاقتصادي، النظام الثقافي، النظام السياسي)، تتسم بنفس السمة التي تسم النظام ككل باعتبارها جزء منه.

- الانتقال من الوقائع الجزئية إلى القاعدة الكلية: أي أن ما يصدق على (الجزء) يصدق بدرجة احتمال عالية على (الكل)، أو على مجموعة الأجزاء، فإذا صدق تحليل جزئية معينة من النظام السياسي، بأنها تتسم بسمات محددة معينة، فمنطقي أن الأمر يصدق على النظام السياسي بوجه عام ككل. فإذا كان النظام القضائي مثلا غير منضبط فإن الأمر الأكثر احتمالا أن ذلك ينصرف أيضا إلى كافة الأنظمة الرئيسية كالنظام الإداري والتنفيذي...الخ

المرحلة الرابعة:

التنقيب عن غاية أو غايات النص السياسي، هذه المرحلة تعد تتويجا للمراحل السابقة كلها، لأننا نستعين بأصل وطبيعة النص السياسي (المرحلة الأولى)، وبالمفاهيم الأساسية (المرحلة الثانية)، وبالبنية المنطقية (المرحلة الثالثة).

والسؤال هنا ما هي غاية هذا النص؟ وما هي الرسالة التي يحملها ويريد أن تصل القارئ؟ بالطبع الغاية في النص لها مفهوم نسبي، بحيث يعود للمحلل وللمنظار الذي تبناه ضمن إطار علمي معين. وهناك نصوص يمكن تحليلها في أكثر من إطار علمي وهناك أخرى لا تصلح إلا في إطار محدد.

المرحلة الخامسة:

في هذه المرحلة وبعد المرور بكافة المراحل السابقة نصل إلى فهم:

1- غاية النص السياسي بعد التنقيب وليس انطلاقا من أحكام أولية.

2- العناصر الأساسية في النص السياسي (معلومات، أفكار، مفاهيم).

3- تقسيمات النص السياسي.

4- الوصول إلى استنتاجات علمية: بالطبع نستطيع بعد ذلك أن نقدم تعليقا علميا على النص السياسي، ومن تجميع هذه التعليقات حول أكثر من نص سياسي حول ذات الموضوع يستطيع الفرد منا أن يكون له رؤية سياسية خاصة حول موضوع من الموضوعات بطريقة علمية ومنهجية.

المحور الخامس

المحور الخامس

رسم السيناريوهات

يلجأ المحلل السياسي أو الباحث لوضع احتمالات ومشاهد – سيناريوهات– متعددة في آن واحد، فجوهر التحليل السياسي هو الاستشراف والقدرة على رسم سيناريوهات محتملة تنبه صانعي القرار السياسي إليها لاتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها، فالسيناريو هو أداة للتنبؤ بالمستقبل وأداة للتخطيط الاستراتيجي ودعم اتخاذ القرارات المستقبلية المبنية على الظروف البيئية الممكنة.

مفهوم السيناريو

يعتبر السيناريو أحد الأساليب المستخدمة في الدراسات المستقبلية وأكثرها شيوعا، وقد استخدمت كلمة سيناريو في الفنون المسرحية والسينمائية كونها تنظم التسلسل في الأحداث الدرامية التفصيلية للفيلم، بحيث يوضح فيها كل قول أو فعل سيتم داخل الفيلم والظروف والمؤثرات المحيطة به، والسيناريو لفظ إيطالي معناه النظرة المستقبلية، وقد انتقل هذا اللفظ إلى بقية العلوم والفنون ليصبح معناه رسم مسارات مستقبلية محتملة حول حدث معين.

يعرف السيناريو بأنه وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقا من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض.

طرق بناء السيناريوهات

السيناريو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، أو هو وضع تصور محتمل لمألات حدث معين، وهناك ثلاث طرق لبناء السيناريوهات تتمثل في التالي:

1- الطريقة اللا نظامية أو الحدسية: الأساس في هذه الطريقة هو الحدس وإعمال قدرات التصور والخيال والتفكير الكيفي، وطبقا لهذه الطريقة لا يتوقع أن يلتزم كاتب السيناريو بالافتراضات التي وضعها، إذ يبقى العنصر الأساسي في هذه العملية هو الحدس والخيال.

2- الطريقة النظامية أو طريقة النمذجة: تعتمد هذه الطريقة على الطرق الحسابية الكمية بصفة عامة، وعلى النماذج بوجه خاص، وتتميز هذه الطريقة بالقدرة على التعامل مع عدد ضخ من المتغيرات والنماذج الفرعية والتنسيق بين سلوكها. وهنا يظهر دور الحدس والتخيل بجانب المعلومات والوقائع.

3- الطريقة التفاعلية أو المختلطة بين الحدسية والنظامية: وهي الطريقة التي تجمع بين مميزات الطريقتين السابقتين، حيث يتم تطبيق الطريقة الحدسية في مرحلة وطريقة النمذجة في مرحلة أخرى. أو يتم التفاعل بينهما في كل مرحلة وفقا لما تقتضيه جودة النتائج بغية الوصول إلى سيناريوهات جيدة.

مراحل بناء السيناريوهات

تتم عملية بناء السيناريوهات من خلال ثلاث مراحل:

1- جمع المعلومات وإجراء مسح شامل لتحديد القوى المحركة للظاهرة المدروسة، وأهم التوجهات المستقبلية المتوقعة.

2- تصميم هيكل السيناريو وتشكيل مجموعة من الصور المستقبلية البديلة التي يتم فحصها والتأكد من مدى تماسك مكوناتها الداخلية.

3- يتم بناء استراتيجية متكاملة ورسم المسارات التي يمكن أن تؤدي لهذه الصور المستقبلية.

أنواع السيناريوهات

تدخل السيناريوهات ضمن الدراسات المستقبلية، يمكن تصنيفها إلى:

1- استطلاعية: تنطلق من الوضع الراهن لتضع عدة احتمالات وبدائل للمستقبل.

2- استهدافية: تنطلق من تحديد هدف مستقبلي ثم العودة للحاضر لتحديد المسارات التي من المحتمل أن تحقق الهدف، لذلك يطلق عليها السيناريوهات العكسية أو سيناريوهات العودة للوراء.

ومن خلال تحديد نوع السيناريو المستخدم يتم تحديد عدد السيناريوهات الواجب صياغتها، ففي السيناريوهات الاستطلاعية يحدد البعض خمسة سيناريوهات متوقعة وهي:

- سيناريو خال من المفاجآت: يفترض هذا السيناريو أن الأحداث ستستمر كما هي عليها الآن.

- سيناريو تفاؤلي: يفترض أن الأحداث ستتحسن كثيرا عما كانت عليه في الماضي.

- سيناريو الكارثة: الأحداث ستسوء بشكل مرعب، الوضع سينهار.

- سيناريو الثورة أو الانقلابي: شيء مدهش ورائع سيحدث شيء لم نكن نحلم به.

أما إذا أردنا أن نتجه إلى سيناريو مرغوب ومثالي فنستخدم السيناريو الاستهدافي أو سيناريو العودة إلى الوراء فنقوم بما يلي:

- تحديد الهدف المستقبلي المرغوب.

- ثم نعود إلى الوضع الراهن لتحديد المسارات الممكنة التي تقود إلى تحقيق هذا الهدف أو هذه الصورة المثالية.

ومن خلال التقسيمات السابقة لأنواع السيناريوهات وكما ذكرنا أن السيناريوهات تدخل ضمن الدراسات المستقبلية وتعد إحدى أدوات فهم المستقبل، وهي عبارة عن مسارات متوقعة أو

محتملة وممكن حدوثها وقد تكون مؤكدة ولكنها ليست يقينية، كما أنها ليست تخمينية ولا تنجيمية، وهي متعددة ومتنوعة ومتعرجة المسارات وقريبة أو بعيدة المدى يمكن أن نستنتج ونقسم سيناريوهات الحدث تحت أحد المسارات التالية:

1- مسار الحل الشامل: أي توقع كيفية حل المشكلة بشكل كامل.

2- مسار الحل الجزئي: أي توقع كيفية حل المشكلة جزئيا.

3- مسار اللا حل: أي توقع كيفية استمرار المشكلة بدون حل والتي تتخذ أحد المسارين التاليين:

- استمرار الوضع الراهن للحدث أو للمشكلة كما هو عليه.
- انتقال الحدث أو المشكلة إلى وضع أسوأ مما كان عليه.

هناك تحليل للسيناريوهات يسمى تحليل السوات، وهو شائع في الدراسات الاقتصادية، حيث يتم التعامل مع السيناريو باعتباره مشروعا، وهو تلخيص لأربعة عناصر للسيناريو هي:

- نقاط قوة السيناريو.
- نقاط ضعف السيناريو.
- الفرص التي قد يستخدمها السيناريو.
- المخاطر التي قد يتعرض لها السيناريو.

خطوات بناء السيناريو

إن بناء السيناريو يسير وفق الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: وصف الوضع الراهن والاتجاهات العامة

تشتمل هذه الخطوة على استعراض العناصر الرئيسية في الوضع الراهن وبيان نقاط القوة والضعف، وكذلك تحديد الاتجاهات العامة والسائدة وإرهاصات التغيير التي تنبئ بتحولات في المستقبل.

الخطوة الثانية: فهم ديناميكية النسق والقوى المحركة له

بمعنى الكشف عن القوى المحركة، أي الفاعلين الرئيسيين في النظام وتحليل العلاقات والتشابكات فيه، أي أنه يتم تحديد جوانب وحدود النظام والعلاقات بين أجزائه والاتجاهات المؤثرة فيه.

الخطوة الثالثة: تحديد السيناريوهات البديلة

تتضمن هذه الخطوة وصف الحالة الراهنة لأبعاد الظاهرة محل الدراسة، ثم عرض التنبؤات المستقبلية البديلة.

الخطوة الرابعة: كتابة السيناريوهات

وتبدأ باستيفاء مدخلات السيناريو من المعلومات ثم التعرف على ردود الفعل المحتملة لكل الأطراف المعنية ثم صياغة كل سيناريو بشكل سردي.

الخطوة الخامسة: تحليل نتائج السيناريوهات (السيناريو المستهدف)

وحتى تكون السيناريوهات قابلة للتطبيق ومحددة لرؤية مستقبلية واقعية فعليها أن تتميز بمجموعة خصائص يفضل توافرها في السيناريوهات، ومن أهمها ما يلي:

- أن تكون السيناريوهات واضحة وسهلة الفهم والاستيعاب.
- أن يكون بين السيناريوهات قدرا واضحا من التباين والاختلاف فيما بينها.
- إمكانية حدوث السيناريو وليس محض خيال.
- الاتساق المنطقي الداخلي لكل سيناريو.

من خلال ما سبق، يمكن استخلاص العوامل المساعدة في رسم السيناريوهات وتتمثل في التالي:

- مهارات التحليل السياسي التي يمتلكها المحلل السياسي.
- الالتزام بشروط التحليل السياسي.
- المعلومات الدقيقة والصحيحة والكثيفة.
- الالتزام بتحليل العناصر المطلوبة للحدث.
- الالتزام بخطوات التحليل السياسي.

خاتمة

خاتمة

من خلال المحاور التي عرضناها في هذا العمل، يمكن استخلاص بعض النتائج المتعلقة بالتحليل السياسي ومنهجيته، نعرضها فيما يلي:

- للتحليل السياسي أهمية كبيرة في الحياة السياسية والعامة، لأنه يرتبط بالقرار السياسي وصناعه ومنفذيه، وهو عملية مهمة لتشريح الأحداث والوقائع للوصول إلى حقائقها وبناء القرار السياسي على ضوئها.
- الآثار السلبية الناتجة عن الخطأ في التحليل السياسي ومن ثم القرار السياسي تكون أحطر من الآثار السلبية الناتجة عن الخطأ في أي فن من الفنون أو علم من العلوم.
- حتى يكون التحليل واقعيا وأقرب إلى الحقيقة يجب الابتعاد عن التضخيم أو التبسيط أو المبالغة والابتعاد عن اللغة العاطفية أو لغة التخويف أو إطلاق الاتهامات بدون دليل، وعلى المحلل أن يستخدم السياسة المبسطة والمفهومة والمتداولة لدى الرأي العام.
- اكتساب مهارات وخبرات التحليل تجعل من المحلل السياسي شخصا ناجحا ومؤثرا.
- عند رسم السيناريوهات لا بد من الالتزام بشروط وعناصر وخطوات التحليل وتوفر المعلومات الدقيقة والصحيحة لكي يكون السيناريو بعيدا عن الحدس والتخمين.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- الكتب:

1- السيد ياسين، **السياسة العامة القضايا النظرية والمنهجية**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2000.

2- بهاء الدين مكاوي، **القرار السياسي، ماهيته، صناعته، اتخاذه، تحدياته**، سلسلة كتيبات برلمانية، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2000.

3- جيمس أندرسون، **صنع السياسة العامة**، ترجمة: عامر الكبيسي، الدوحة: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1998.

4- حامد عبد الماجد، **مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية**، بغداد: مكتبة السنهوري، 2000.

5- حسان محمد شفيق العاني، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**، ط3، القاهرة: العاتك لصناعة الكتاب، 2009.

6- حسن ملحم، **التفكير العلمي والمنهجية**، الجزائر: مطبعة حلب، 1993.

7- حمدي مصطفى المعاز، **وظائف الإدارة**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1984.

8- حنان عيسى، غانم العبيدي، **أساسيات البحث العلمي**، الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر، 1984.

9- خيري عبد القوي، **دراسية السياسة العامة**، الكويت: منشورات ذات سلاسل، 1989.

10- رحيم يونس كرو العزاوي، **مقدمة في منهج البحث العلمي**، ط1، عمان : دار دجلة، 2008.

11- سعدي الابراهيم، **التحليل السياسي**، ط1، بغداد: دار السنهوري، 2015.

12- صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده**، بغداد: كلية العلوم السياسية، 1990.

13- صالح عباس الطائي، **المدخل إلى السياسة الخارجية: دراسة في السلوك السياسي الخارجي**، ط1، بغداد: مطبعة الكتاب، 2014.

14- طه حميد حسن العنكبي، نرجس حسين العقابي، **أصول البحث العلمي في العلوم السياسية**، ط1، لبنان: مكتبة مؤمن قريش، 2015.

15- عامر قنديلجي، **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات**، عمان: دار اليازودي العالمية، 1999.

16- عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، ط2، بيروت : دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.

17- غازي فيصل حسين، **منهجيات وطرق البحث في العلوم السياسية**، أكاديمية الدراسات العلي: مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية، طرابلس، 2011.

18- فاخر عاقل، **أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية**، ط2، بيروت: دار العلم للملايين، 1985.

19- فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة،: منظور كلي في البيئة والتحليل**، ط1، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001.

20- كارل بوبر، **منطق البحث العلمي**، ترجمة: محمد البغدادي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

21- محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي (القواعد- المراحل- التطبيقات)**، ط1، عمان: دار وائل، 1999.

22- معتز اسماعيل الصبيحي، أحمد شكر الصبيحي، **التحليل السياسي للأنظمة السياسية المعاصرة وأزماتها**، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019.

23- معتز اسماعيل الصبيحي، **صنع القرار السياسي في العراق والديمقراطيات التوافقية: دراسة عن الديمقراطيات التوافقية في سويسرا، بلجيكا، ايرلندا الشمالية، لبنان**، بغداد: دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2015.

- المقالات:

1- رواء زكي، يونس الطويل، وصال نجيب العزاوي، **السياسة العامة في تركيا الركيزة الاقتصادية**، سلسلة دراسات استراتيجية، عدد30، بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2002.

2- مازن الرمضاني، **في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد02، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1979.

3- هشام الغريري، **صنع القرار في السياسة الأمريكية**، عدد18، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2001.

المذكرات والأطروحات:

1- خالد اسماعيل سرحان، **دور المعلومات في صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010.

2- سلمان جودي داود الأسدي، **حاجات متخذ القرار في القطاع العراقي واستخدامهم للمعلومات**، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 2006.

الفهرس

فهرس المحتويات

مقدمة	**4**
المحور الأول	**6**
1- مفهوم التحليل السياسي	**7**
2- أهمية التحليل السياسي	**13**
3- أهداف التحليل السياسي	**14**
4- فوائد التحليل السياسي	**16**
المحور الثاني	**18**
1- مدارس التحليل السياسي	**19**
2- مناهج التحليل السياسي	**20**
3- مدخلات التحليل السياسي	**32**
4- التحليل السياسي نظرة في التراث الإسلامي	**39**
المحور الثالث	**43**
1- مبادئ التحليل السياسي	**44**
2- أسس التحليل السياسي	**45**
3- الفروق بين ثنائيات مصطلحية	**47**
4- أدوات التحليل السياسي	**48**

5- الخطوات المنهجية للتحليل السياسي **49**

المحور الرابع **59**

1- مفهوم تحليل مضمون النص **60**

2- وحدات تحليل مضمون النص **62**

3- أركان تحليل النص السياسي **63**

4- مراحل تحليل النص السياسي **70**

المحور الخامس **75**

1- مفهوم رسم السيناريوهات **76**

2- طرق بناء السيناريوهات **76**

3- مراحل بناء السيناريوهات **77**

4- أنواع السيناريوهات **77**

5- خطوات بناء السيناريوهات **79**

خاتمة **83**

قائمة المراجع **85**

فهرس المحتويات **90**